الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار -ايليزي-

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

دور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز الإفصاح في التقارير المالية للشركات
-دراسة إستبيانية لعينة من المهنيين والأكاديميين-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: محاسبة ومالية

إعداد الطالبة: مريم طورش

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
الأخضر عياشي	أستاذ محاضر-أ-	المركز الجامعي-ايليزي-	رئيسا
زبير سعداني	أستاذ محاضر-أ-	المركز الجامعي-ايليزي-	مشرفا ومقررا
مولود مرخوفي	أستاذ محاضر-أ-	المركز الجامعي-ايليزي-	مناقشا

السنة الجامعية:2026/2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار -ايليزي-

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

دور المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS في تعزيز الإفصاح في التقارير المالية للشركات

- دراسة إستبيانية لعينة من المهنيين والأكاديميين-

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: محاسبة ومالية

إعداد الطالبة: مريم طورش

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
الأخضر عياشي	أستاذ محاضر-أ-	المركز الجامعي-ايليزي-	رئيسا
زبير سعداني	أستاذ محاضر-أ-	المركز الجامعي-ايليزي-	مشرفا ومقررا
مولود مرخوفي	أستاذ محاضر-أ-	المركز الجامعي-ايليزي-	مناقشا

السنة الجامعية:2026/2025

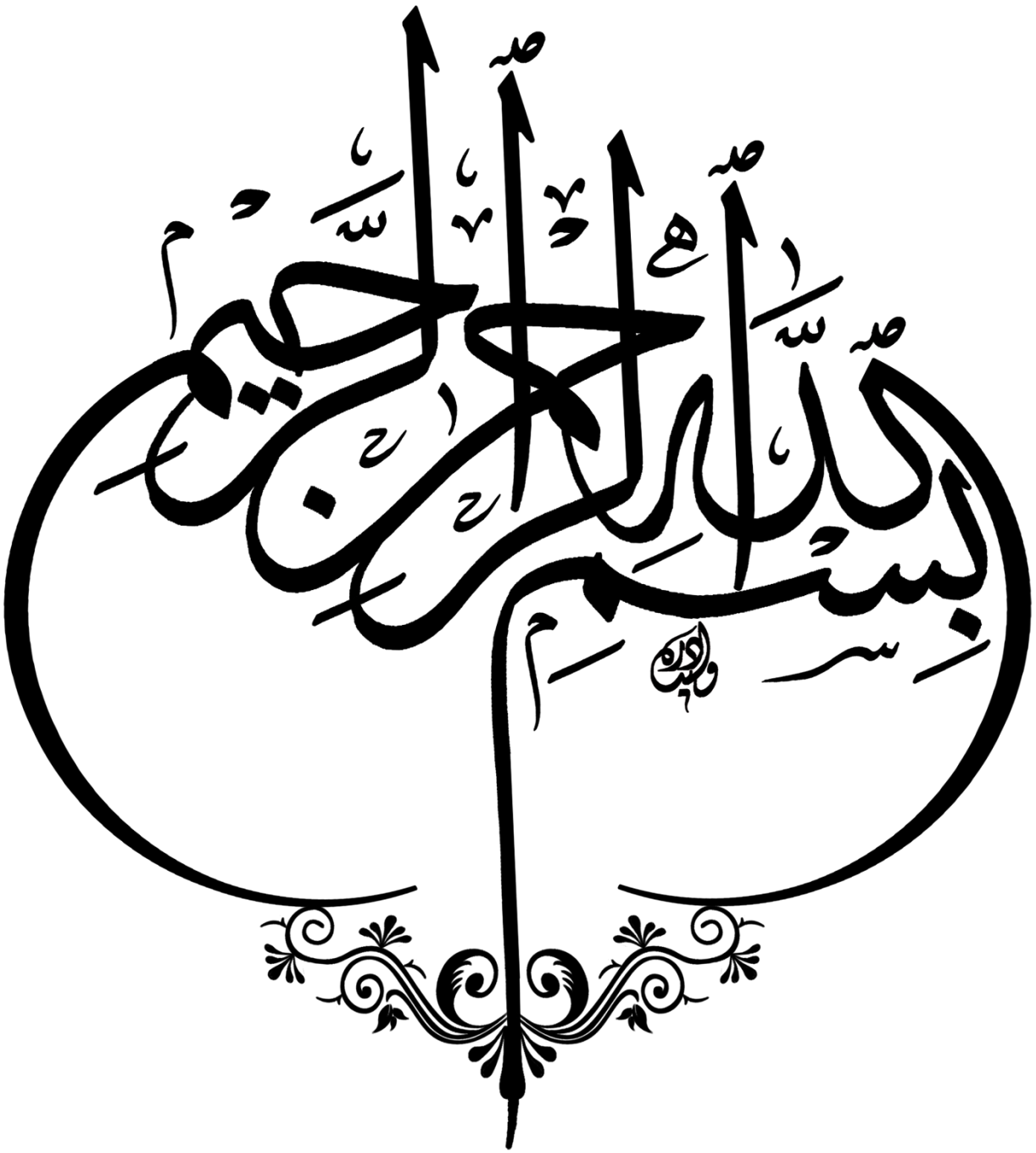
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من جعلوا من الحلم حقيقة، ومن الصعاب طريقاً معبداً بالنجاح....

والديّ الكريمين، أهديكم ثمرة تخرجي الثانية، فأنتم شركاء هذا الفضل والنجاح. حفظكما الله ذخراً وسنداً.

إلى رفيقيّ العمر وعضديّ في الشدائد.. أخوايّ العزيزين.

إلى أهلي وعائلتي الكبيرة، كل باسمه وقدره، لمن كان لي منهم دعوة بظهر الغيب.

إلى صديقاتي الوفيات، التي اقتسمن معي درب الحياة، وكنّ لي نعم الرفيقات.

إلى أساتذتي الأجلاء، الذين لم يبخلوا عليّ بعلمهم، ووجهوا خطاي نحو آفاق المعرفة الأكاديمية الرحبة.

مريم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على انجاز هذا العمل،والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ابن عبد الله

وعلى أله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان الى أستاذي الدكتور **سعداني زبير** لما قدمه لي من نصائح وإرشادات قيمة لإتمام هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى الأساتذة

الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذا البحث

ومناقشته في سبيل تحصيل أكبر فائدة له.

كذلك أشكر جميع الأساتذة الكرام الذين أشرفوا على تدريسنا طيلة هذه السنوات على ما أفاضوه علينا من علمهم ووقتهم وجهدهم.

فالحمد لله الذي لا يتم عملا الا بأمره ولا توفيق الا بحكمه، فمنا الجد والكد ومنه التيسير والنجاح، فاللهم وفقنا لما تحبه وتراضه.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في تعزيز الإفصاح في التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية، وتشخيص الفجوة بين النظام المحاسبي المالي المحلي (SCF) والمتطلبات المعيارية الدولية. اعتمدت الدراسة على منهج مركب يجمع بين الوصفي في الجانب النظري والتحليلي في الجانب التطبيقي، فضلاً عن المنهج المقارن عند المقارنة بين النظامين. وقد تم استخدام الاستبيان الإلكتروني كأداةً رئيسية لتحصيل المعلومات، إذ وزّع على محافظي حسابات، محاسبين معتمدين، محاسبي الشركات وأساتذة جامعيين، كما تم استعمال برنامجspss لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المعايير الدولية تُسهم فعلاً في رفع موثوقية التقارير المالية وشفافيتها، وأن التوافق بين النظام المحلي والمعايير الدولية يتسم بالحياد لا الكمال، نظراً لاتساع الفجوة التقنية الناجمة عن غياب التحيين التشريعي منذ 2007. كما أثبتت الدراسة أن المؤسسات الجزائرية تكتفي بالحد الأدنى الشكلي من الإفصاح مع تهميش الملاحق التفسيرية، وأن البيئة الجبائية الصارمة وضعف الهيئات المهنية يشكلان العائقين الأبرز أمام التطبيق الكامل لمعايير الإفصاح الدولية، مما يجعل الإصلاح البيئي الشامل وفصل المحاسبة عن الجباية ضرورة حتمية.

كلمات مفتاحية: إفصاح، معايير المحاسبية الدولية، معايير التقارير المالية الدولية، نظام المحاسبي المالي، الشركات

Abstract

This study aims to reveal the role of International Accounting Standards (IAS/IFRS) in enhancing disclosure in the financial reports of Algerian institutions, and to diagnose the gap between the local financial accounting system (SCF) and international standard requirements. The study adopted a hybrid methodology combining descriptive approaches in the theoretical aspect and analytical approaches in the applied aspect, as well as a comparative approach to compare the two systems. An electronic questionnaire was used as the primary data collection tool, distributed to auditors, certified public accountants, corporate accountants, and university professors. SPSS software was used to analyze the data and test the hypotheses.

The study concluded that international standards do indeed contribute to increasing the reliability and transparency of financial reports, and that the alignment between the local system and international standards is neutral rather than perfect, given the wide technical gap resulting from the lack of legislative updates since 2007. The study also proved that Algerian institutions are satisfied with the minimum formal disclosure while marginalizing explanatory annexes, and that the strict tax environment and the weakness of professional bodies constitute the two most prominent obstacles to the full application of international disclosure standards, making comprehensive environmental reform and the separation of accounting from taxation an inevitable necessity.

Keywords: Disclosure, International Accounting Standards, International Financial Reporting Standards, Financial Accounting System, Companies

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	**I-II**
قائمة الجداول	**III**
قائمة الأشكال	**IV**
قائمة الملاحق	**V**
قائمة الرموزوالمختصرات	**VI**
مقدمة	**أ- ت**
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة و الدراسات السابقة	**36-2**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الإفصاح في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والنظام المالي SCF	**3**
المطلب الأول: الإطار النظري للإفصاح	**3**
المطلب الثاني: متطلبات الافصاح حسب معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS	**5**
المطلب الثالث: الافصاح بين النظام المحاسبي الماليSCF والمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS	**17**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**30**
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	**30**
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	**33**
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	**34**
خلاصة الفصل	**36**
الفصل الثاني :دراسة حالة الشركات الجزائرية	**57-38**
تمهيد	**38**
المبحث الأول: دراسة تطبيقية لعينة من محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، المحاسبين المعتمدين، محاسبي الشركات، والاساتذة الجامعيين في التخصص	**39**
المطلب الأول: منهجية الدراسة التطبيقية	**39**
المطلب الثاني: عرض عينة الدراسة	**41**
المبحث الثاني: اختبار الفرضيات	**42**
المطلب الأول: عرض النتائج وتحليلها	**42**
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشتها	**52**
خلاصة الفصل	**57**
الخاتمة	**59**

قائمة المراجع	62
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01 - 01	تصنيف المعايير المحاسبة الدولية:	07
01 - 02	يوضح الحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضها في بيان المركز المالي	12
01 - 03	الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية	27-26
01 - 04	أوجه التشابه بين SCFوIAS/IFRS	28-27
01 - 05	مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	35-33
02 - 01	يمثل مقياس ليكارت الخماسي والمتوسط الحسابي المرجح لكل تصنيف	40
02 - 02	معامل ألفا كرونباخ	42
02 - 03	توزيع أفراد العينة حسب متغيّر المؤهل العلمي	43
02 - 04	توزيع أفراد العينة حسب متغيّر الشهادة المهنية	44
02 - 05	توزيع أفراد العينة حسب متغيّر سنوات الخبرة	44
02 - 06	نتائج توزيع الاستبيان حول المحور الأول	46-45
02 - 07	نتائج الاستبيان حول المحور الثاني	47
02 - 08	نتائج الاستبيان حول المحور الثالث	49-48
02 - 09	نتائج الاستبيان حول المحور الرابع	50
02 - 10	اختبار التوزيع الطبيعي	51
02 - 11	نتائج اختبار "ويلكوكسون" للفرضية الأولى	52
02 - 12	نتائج اختبار "ويلكوكسون" للفرضية الثانية	53
02 - 13	نتائج اختبار (T-test) للفرضية الثالثة	55
02 - 14	نتائج اختبار "ويلكوكسون" للفرضية الرابعة	56

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01 - 01	مكونات النظام المحاسبي المالي	18
02-01	ملخص الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية	19
01-02	الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	42
02-02	الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب متغير الشهادة المهنية	43
03-02	نتائج اختبار ويلكوكسون لدلالة الفروق للمحور الثاني	54
04-02	نتائج اختبار ويلكوكسون لدلالة الفروق للمحور الرابع	56

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الشكل
01	الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي SCF
02	حساب النتيجة حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي SCF
03	حساب النتيجة حسب الوظيفة وفق النظام المحاسبي المالي SCF
04	جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي SCF
05	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة حسب النظام المحاسبي المالي SCF
06	جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة حسب النظام المحاسبي المالي SCF
07	الاستبيان
08	مخرجات ال SPSS V22
09	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصارات	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
SCF	Système Comptable et Financier	النظام المحاسبي المالي
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRS - foundation	International Financial Reporting Standards Organization	مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي
SAC	Standard Accounting council	المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الدولية
SPSS	Statistical Package for the Social SPSS Sciences	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
PCN	Plan Comptable National	المخطط الوطني المحاسبي
H0	Hypothèse nulle	الفرضية الصفرية
H1	Hypothèse alternative	الفرضية البديلة
IFRS for SMEs	International Financial Reporting Standards for Small and Medium-sized Entities	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للكيانات الصغيرة والمتوسطة الحجم

مقدمة

مقدمة

يعيش العالم منذ مطلع الألفية الثالثة حقبة تتسم بديناميكية متسارعة، حيث لم تعد التغييرات الاقتصادية تقتصر على الجوانب الهيكلية للأسواق فحسب، بل بمدى امتلاكها لأنظمة معلوماتية تمتاز بالشفافية والقدرة على التنبؤ. إن الوجود المؤسساتي في هذا العصر بات مشروطاً بتوافر تدفقات مستمرة من البيانات المالية الدقيقة، التي تشكل الركيزة الأساسية لرسم الاستراتيجيات التنموية واستغلال الموارد بأعلى كفاءة ممكنة.

في خضم هذه التحولات، شهد الفكر المحاسبي ثورة مفاهيمية؛ إذ لم تعد المحاسبة مجرد تقنية روتينية لتبويب وحفظ السجلات التاريخية لتحديد المركز المالي في نهاية الدورة، بل تحولت إلى نظام معلومات استراتيجي قائم على معايير "القياس" و"الإفصاح". هذا التحول يهدف بالدرجة الأولى إلى ردم الفجوة المعلوماتية بين إدارة المؤسسة والأطراف الخارجية (المستثمرون، المقرضون، الهيئات الرقابية). ومع تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وتدويل أسواق رأس المال، برزت معضلة "اختلاف الأنظمة المحاسبية الوطنية" كعائق تقني يحول دون المقارنة العادلة بين الفرص الاستثمارية، مما استوجب البحث عن لغة محاسبية عالمية موحدة تجسدت في معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS).

والجزائر، كفاعل في الاقتصاد العالمي، لم تكن بمنأى عن هذه التحولات، فقد فرض واقع الانتقال من الاقتصاد المسير مركزياً إلى اقتصاد السوق، وتوقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والطموح للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ضرورة مراجعة المنظومة التشريعية والمحاسبية. إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي (SCF) سنة 2007 (والذي دخل حيز التنفيذ في 2010) جاء كاستجابة حتمية لعجز المخطط الوطني المحاسبي (PCN 1975) عن تلبية احتياجات المستخدمين في بيئة تتسم بالخوصصة وتدويل المعاملات المادية والمالية.

إن جوهر هذا الإصلاح يكمن في "الإفصاح المحاسبي"؛ فالمعلومة المالية لم تعد ملكاً خاصاً للمؤسسة بل هي حق للمجتمع المالي. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى دراسة مدى مساهمة المعايير الدولية في الرفع من مستوى جودة وموثوقية هذه المعلومات، خاصة في المؤسسات الجزائرية التي تسعى جاهدة لتأكيد تنافسيتها وجذب رؤوس الأموال الأجنبية عبر تقارير مالية تتسم بالشفافية والمصداقية الدولية.

1-مشكلة البحث:

إن التباين في الأنظمة المحاسبية الوطنية شكل لسنوات عائقاً أمام تدفق رؤوس الأموال العابرة للحدود، مما استوجب السعي نحو "التوافق المحاسبي الدولي" عبر تبني معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS). والجزائر في إطار إصلاحاتها الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق، تبنت النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمد من هذه المعايير. ومع ذلك، يظل التساؤل الجوهري قائماً حول مدى نجاعة هذا التحول في الارتقاء بممارسات الإفصاح المحاسبي. ومنه تتحدد إشكالية دراستنا في: "كيف يساهم تبني المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز الإفصاح في التقارير المالية للشركات؟"

للإجابة عن هاته الاشكالية يجب الاجابة عن الاسئلة الفرعية التالية:

-كيف تساهم معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في موثوقية التقارير المالية؟

- هل هناك توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع معايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS؟

- كيف تمتثل الشركات الجزائرية لإجراءات الإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي (SCF)؟

- هل تؤثر البيئة الاقتصادية والتشريعية الجزائرية في تطبيق متطلبات الإفصاح الدولية ؟

2-فرضيات البحث:

لمعالجة هذا البحث وللإجابة عن الاشكالية المطروحة تبنى هاته الدراسة على فرضيات والتي سهلت البناء الهيكلي لنموذج للدراسة، والهيكل العام للبحث، وتتمثل فيما يلي:

- "تساهم المعايير المحاسبية الدولية بشكل فعال في جعل القوائم المالية أكثر موثوقية، وذلك من خلال فرض مستوى عالٍ من الشفافية والإفصاح والتوحيد في عرض المعلومات."

- "يوجد توافق كبير بين النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير الدولية (IAS/IFRS) من حيث القواعد والمبادئ الأساسية"

-" تقتصر الشركات الجزائرية على الامتثال الشكلي والحد الأدنى من متطلبات الإفصاح التي نص عليها نظام SCf، مع غياب شبه تام للإفصاحات المفسرة (الملاحق)"

-"نعم، تؤثر البيئة الاقتصادية والتشريعية الجزائرية في تطبيق متطلبات الإفصاح الدولية "

3-أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة قيمتها العلمية والعملية من خلال الاعتبارات الآتية:

-الأهمية العلمية: تبرز في مواكبة النقاش الأكاديمي الراهن حول ضرورة تحيين المنظومة المحاسبية الوطنية، وقياس مدى مواءمتها مع التوجهات العالمية المتمثلة في معايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) كما تساهم في إثراء المكتبة المحاسبية بدراسة تحليلية تربط بين المحاسبة كنظام للمعلومات وبين جودة الإفصاح كأداة للشفافية.

-الأهمية العملية: تكمن في تسليط الضوء على دور الإفصاح المحاسبي في الحد من الممارسات الاحتيالية والأخطاء الجوهرية وذلك بتبني المعايير المحاسبة الدولية، مما يعزز من الموثوقية والمصداقية في التقارير المالية. وهذا ينعكس إيجاباً على المؤسسات الجزائرية من خلال رفع مستوى شفافية مخرجاتها المحاسبية، مما يسهل عليها الاندماج في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات.

4- أهداف الدراسة:

تمثلت أهداف هذا البحث في:

- التطرق لمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية ودورها في تعزيز الافصاح في التقارير المالية للمؤسسات
- تشخيص واقع الإفصاح في الجزائر ومدى التزام المؤسسات الجزائرية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الشامل.
- تبيان نقاط الإختلاف والتباعد الناتجة عن عدم تحيين النظام المحاسبي المالي الجزائري منذ صدوره، ومقارنة ذلك بالتجديد المتسارع للمعايير الدولية.
- الكشف عن الأسباب الحقيقية التي تحول دون الوصول إلى إفصاح محاسبي شفاف
- تسليط الضوء على موضوع تحيين نظام المحاسبة المالية ومحاولة تقديم اقتراحات.

5- أسباب اختيار الموضوع:

تتجلى أسباب اختيار الموضوع من خلال:

- الرغبة الشخصية في الاستفادة من موضوع البحث مستقبلا؛

-فتح المجال أمام الطلبة والمهتمين بالبحث في هذا الموضوع مستقبلا، باعتبار أن معايير IAS/IFRS في تغيير مستمر.

- محاولة معرفة ما إذا كانت المؤسسات الجزائرية تقوم بالإفصاح في قوائمها المالية وفق متطلبات معايير IAS/IFRS

- محاولة تشخيص واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر ومدى محاكاته للمعايير الدولية لرفع جودة الإفصاح.

6- منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على منهج مركب بحيث يكون المنهج الوصفي في الجانب النظري يتم من خلاله المزج بين الأسس النظرية المتعلقة بالموضوع والمستمدة من مختلف المراجع، وعلى المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال الاعتماد على تحليل نتائج الاستبيان المتحصل عليها، وفي جزء بسيط من الدراسة يتم الاعتماد على المنهج المقارن بين متطلبات الافصاح بين النظام المحاسبي المالي وما هو مطلوب من خلال الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية.

7-حدود الدراسة:

-انحصرت الدراسة في الحدود الجغرافية للدولة الجزائرية وشملت عدة ولايات بغرض الحصول على أكبر عينة ممكنة.

- الحدود الزمنية: استغرقت هذه الدراسة حوالي ثلاثة أشهر وذلك ابتداء من شهر فيفري 2026إلى غاية شهر أفريل من نفس السنة.

8-صعوبات الدراسة:

خلال معالجتنا للموضوع واجهنا العديد من الصعوبات التي تواجه أي دراسة علمية أخرى نذكر منها:

- الانشغال المهني لبعض الفئة من العينة مما أدى الى غياب الدقة في الإجابات.
- صعوبة الحصول على عينة تمثل كافة التراب الوطني
- عدم توازن العينة
- التحفظ المهني مما يؤدي الى نقص المصداقية في الإجابات
- ضيق الوقت لإنجاز مثل هذه الدراسات (03أشهر) وذلك بسبب تنوع العينة المكاني والمهني.

9- هيكل الدراسة:

بغية الإجابة عن الإشكالية الرئيسية، والتحقق من الفرضيات المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين تضمن الفصل الأول مبحثين حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإفصاح في ظل المعايير الدولية IAS/IFRS والنظام المالي SCF، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة

أما الفصل الثاني فهو الجزء التطبيقي والذي تناول مبحثين هو الاخر، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى وصف منهجية الدراسة التطبيقية وعرض العينة ووصف أداة الدراسة التي كانت عبارة عن استبيان الكتروني، أما البحث الثاني فقد تضمن عرض نتائج الاستبيان وتحليلها بالإضافة الى اختبار الفرضيات ومناقشتها.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

والدراسات السابقة

تمهيد:

لقد أصبح من الواضح أن الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) لم يعد خياراً ثانوياً، بل ضرورة فرضتها طبيعة التحولات الاقتصادية العالمية التي تتطلب لغة مالية موحدة تتسم بالشفافية والقدرة على الإفصاح الحقيقي عن وضعية المؤسسات. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الفصل إلى بناء إطار نظري متكامل يربط بين هذه التوجهات العالمية وواقع المنظومة المحاسبية في الجزائر، محاولا رصد الفجوة بين ما تفرضه المعايير الدولية وبين ما يطبقه النظام المحاسبي المالي (SCF). وللوصول إلى فهم دقيق لهذه العلاقة، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

حيث أن المبحث الأول يهدف إلى ضبط القاعدة النظرية والمفاهيمية للدراسة، من خلال تسليط الضوء على ماهية الإفصاح المحاسبي باعتباره الركيزة الأساسية لشفافية التقارير المالية. كما يسعى إلى تبيان القواعد والمتطلبات التي فرضتها المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) للارتقاء بجودة المعلومات المفصح عنها، وصولاً إلى إجراء مقارنة تحليلية بين التوجه الدولي ومنهج النظام المحاسبي المالي (SCF) في معالجة قضية الإفصاح.

أما المبحث الثاني قد خصص لعرض ومناقشة الدراسات السابقة التي قاربت موضوع البحث؛ حيث تم استعراض أهم النتائج التي توصل إليها الباحثون في هذا المجال، مع إجراء مقارنة تحليلية توضح نقاط الالتقاء والاختلاف بين تلك الدراسات وهذه الدراسة الحالية، وهو ما يسمح بتحديد الفجوة البحثية وإبراز القيمة المضافة التي تسعى هذه المذكرة لتحقيقه

المبحث الأول: الإفصاح في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والنظام المالي SCF

يُمثل الانتقال نحو العمل بالمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) تحولاً جوهرياً في بنية الفكر المحاسبي المعاصر؛ حيث لم يعد الهدف من النظام المحاسبي مجرد حصر وتسجيل العمليات المالية بأسلوب تقليدي، بل أضحى يرتكز بشكل أساسي على صناعة معلومة مالية عالية الجودة تتسم بالشفافية والقدرة على عكس الواقع الاقتصادي للمؤسسات. وتكتسي هذه المعايير أهمية بالغة كونها المرجعية العالمية التي تضمن توحيد لغة التقارير المالية وتجاوز الحدود الوطنية، مما يجعل من الإفصاح المحاسبي في ظلها الركيزة الأساسية لتعزيز ثقة المستثمرين وضمان كفاءة الأسواق المالية في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتعقيد والعولمة.

المطلب الأول: الإطار النظري للإفصاح

أولا: مفهوم الافصاح

لقد وردت العديد من التعريفات لهذا المصطلح يمكن عرض أهمها كالآتي:

-- "الإفصاح المحاسبي هو أداة اتصال بين الوحدة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، ويشمل هذا الإفصاح كل مجالات التقارير المالية بما تحويه من معلومات بهدف الاستفادة منها في اتخاذ القرارات" (مقلد، 2008، صفحة 12)

-- "هو الإظهار الكامل والواضح للحقائق أو الأحوال أو الظروف المختلفة في قائمة المركز المالي والقوائم الأخرى ويتحقق ذلك من خلال المعاملة المتماثلة لكافة المصالح في المنشأة، والصدق المحاسبي في القوائم المالية وتقديم البيانات غير المتحيزة عن حقيقة النشاط الاقتصادي للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة" (العليمات، 2010، صفحة 72)

-- "الإفصاح ما هو إلا إرفاق إيضاحات بالقوائم المالية تتناول إيضاحات أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم المالية أو خارجها، وذلك بهدف ألا تكون القوائم المالية مضللة، ويمكن أن يشمل المفهوم الطرق المحاسبية المستخدمة والاحداث اللاحقة لتاريخ القوائم وتحليلات الإدارة للأحداث الماضية وتنبؤاتها والقوائم المالية الإضافية التي تتعلق بنشاط الشركة ولا يمكن عرضها بكفاية في صلب القوائم المالية" (حمد، 2016)

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن الإفصاح المحاسبي هو شبكة اتصال متكاملة تهدف إلى غلق الفجوة المعلوماتية بين الوحدة الاقتصادية والأطراف الخارجية، وذلك من خلال العرض الكامل والواضح والمحايد لكافة الحقائق والظروف والسياسات المحاسبية المؤثرة في نشاط المنشأة. ولا يقتصر هذا الإفصاح على البيانات الكمية الواردة في صلب القوائم المالية فحسب، بل يمتد ليشمل الإيضاحات التفسيرية، والبيانات الإضافية، وتوقعات الإدارة المستقبلية، بما يضمن تقديم صورة صادقة وغير مضللة تساعد مستخدمي المعلومات على اتخاذ قرارات اقتصادية صائبة.

ثانيا: أنواع الإفصاح

يمكن دراسة أنواع الافصاح من خلال تصنيفها الى معايير أهما: (الحبيب، 2024-2025، صفحة 59)

1-من حيث الالزامية:

• الافصاح الاجباري (الالزامي): هو مجموع المعلومات الواجب الافصاح عنها بموجب المعايير المحاسبية أو معيار التقارير المالية الدولية، وكدا التشريعات والقوانين من أجل ضمان القدر الكافي من المعلومات لمستخدميها.

• الافصاح الاختياري: وهو مجموع المعلومات والاضافات المقدمة من قبل المؤسسات والتي لا يلزمها أي تشريع بل تكون بمحض ارادة المؤسسة من اجل اضفاء أكثر شفافية ومصداقية على وضعية المؤسسة وتمكن المستخدمين من التقرب أكثر من المؤسسة.

2-من حيث حجم وعدد المعلومات:

• الافصاح الشامل (الكامل): هو مجموع المعلومات والايضاحات التي تغطي أو تعطي صورة عن جميع الاحداث الجوهرية والاساسية المطلوبة من طرف المستخدمين لجميع الاحداث الاقتصادية سواء الانية أو اللاحقة.

• الافصاح الكافي (المحدود:)هو الحد الادنى من المعلومات الواجب اظهارها وفق ما نصت على المعايير الدولية، وهو أكثر نوع موجود أو مطلوب من قبل التشريعات والمستخدمين.

•الافصاح العادل: وهو يعبر عن الحد الدي يضمن التوازن بين جميع الاطراف المستخدمة للقوائم المالية دون تخصيص وبقدر يعطي صورة واضحة عن المؤسسة. (الحبيب، 2024-2025، صفحة 59)

3-من حيث الحماية:

ويقصد به حماية مصالح المستخدمين للمعلومات ويشمل: (لبنى، 2018/2019، صفحة 50)

• الافصاح الوقائي (التقليدي:)الهدف الاساسي من هدا النوع هو حماية المستثمر العادي بمحاولة ايصال معلومات تتصف بالموضوعية، الدقة والبساطة من أجل ضمان عدم تضليله من خلال عدم فهمه لها، أو نقصها.

• الافصاح التثقيفي (الاعلامي:)يتمثل في الافصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاد القرارات مثل الافصاح عن: التنبؤات المالية، الانفاق الرأسمالي الحالي، المخطط ومصادر التمويل، وهو يمثل الاتجاه الحديث في الافصاح ويوفر قدر كاف وشامل من المعلومات والتي تحتاج الى دراية وخبرة في استعمالها.

ثالثا: أهداف الإفصاح:

تتمثل الأهداف فيما يلي: (بن زاف و أحمد قايد، 2018، صفحة 130)

• عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل.

• سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها.

• توفير معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المحتملة.

• تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنات بين السنوات.

• تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية والحالية.

• مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم.

رابعا: أهمية الإفصاح:

للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة تتمثل في: (بن زاف و أحمد قايد، 2018، صفحة 130)

• توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية.

• توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة.

• يساعد في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤوليتها والحكم على كفاءة أدائها.

• تساعد المعلومات المتوفرة في القوائم المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.

• يعمل على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار المناسب.

كل ذلك يؤدي إلى زيادة قيمة المعلومات المحاسبية عن الوحدة المحاسبية.

خامسا: أساليب الإفصاح

هناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية ومنها: (تاني و بوعيشاوي، 2019، الصفحات 66-67)

• إعداد القوائم المالية وترتيبها: جزء مهم من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات.

• استخدام المصطلحات والعرض بالشكل الصحيح: إن وضوح المسميات للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى سهولة فهم القارئ لها، كما يجب عرض المعلومات بشكل صحيح وعدم دمجها مع غيرها وعدم حذفها مما يخل بمصداقيتها، ومن الأمثلة الشائعة للحذف إظهار الأصول الثابتة بصافي قيمتها الدفترية.

• الملاحظات الهامشية: وهي عبارة عن معلومات لها صلة قوية بالقوائم المالية إلا انه ليس بالإمكان إظهارها في صلب تلك القوائم.

•الإيضاحات لبعض الفقرات الواردة في القوائم المالية: يتطلب الأمر في بعض الأحيان تفسير أو شرح إضافي عندما يكون من الضروري الربط بين الفقرات في نفس القائمة أو القوائم الأخرى، أو عندما يتم شرح فقرة معينة في القوائم المالية والذي يتم غالبا عن طريق الملاحظات بين القوسين.

• القوائم والملاحق الإضافية: إن تقديم جداول بشكل مستقل عن القوائم المالية الأساسية سببه أن المعلومات التي تتضمنها أقل أهمية من المعلومات الواردة في القوائم المالية، ولكنها تساعد في تسهيل الفهم لتلك القوائم المالية، كما أن استخدام الملاحق الإضافية يكون من أجل معلومات إضافية مكملة ومهمة للفهم، وهذه الملاحق تكون فيها الحرية في التركيب والشكل والمحتويات.

• الخانات المقارنة للقوائم المالية عن السنوات الماضية: وذلك من خلال إضافة خانة أو إدراج عمود (أعمدة) في القوائم المالية تتضمن معلومات عن السنة السابقة فضلا عن السنة الحالية، وأن الأسلوب يمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنات والاستفادة من ذلك في تقيم أداء المنشأة وفي اتخاذ القرارات.

• تقرير مجلس الإدارة: وهذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

•تقرير المراجع الخارجي: يعتبر وسيلة إفصاح ثانوية، بحيث يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره.

المطلب الثاني: متطلبات الافصاح حسب معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

الفرع الأول: ماهية معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

أولا: تعريفها

- "هي أدوات قياس محاسبة تستخدم في مجال الإفصاح والقياس والتقييم المحاسبي وتحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية." (طرطار و منصور، 2015، صفحة 22)

- "هي كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواء كانت نصوص تشريعية تنظيمية أو توصيات صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم العمل المحاسبي". (طرطار و منصور، 2015، صفحة 22)

-"كانت لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC تصدر معايير IAS فتم إصدار 41 معيار دولي محاسبي من سنة 1973 الى غاية 2001 وجميعها تحمل اسم IAS مع رقم ترتيب المعيار الدولي، بقي منها 28 معيار يمكن تطبيقه بعد أن تم تعديله أو إلغاؤه. في حين بعد إعادة هيكلة اللجنة سنة 2001 ليحل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB مكانها، بدأ بإصدار معايير تحت اسم المعايير الدولية للتقارير المالية IFRSوقد تم إصدار 17 معيارا إلى غاية 2020. يكمن الفرق الجوهري بين الإصدارين في أن معايير IAS تهتم بالجوانب المحاسبية في حين أن معايير IFRS أصبحت تركز على الجوانب المالية" (بوتين، 2010، صفحة 45)

نستخلص من التعريفين السابقين أن معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) هي منظومة متكاملة تجمع بين الجانب التقني، باعتبارها أدوات دقيقة للقياس والتقييم تهدف جودة الإفصاح المالي وتحقيق القبول العام، وبين الجانب التنظيمي باعتبارها إطاراً مرجعياً يستند إلى نصوص تشريعية وتوصيات مهنية ملزمة؛ والهدف النهائي من هذا التكامل هو توحيد الممارسة المحاسبية وضمان شفافية وموثوقية المعلومات المقدمة لكافة المستفيدين من القوائم المالية.

ثانيا: أهميتها

قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية: (لطفي، 2005، صفحة 14)

- إكساب القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبة الدولية ميزة المصداقية والقبول العام، الأمر الذي سيؤدي إلى تعميق الثقة بها من طرف المتعاملين في الأسواق المالية.
- الالتزام بهذه المعايير في جميع الدول سوف يعمل على تقليص الفروق القائمة بين الأساليب والممارسات المحاسبية بين الدول.
- تبني المعايير المحاسبة سوف يؤدي إلى توفير الاتساق في أساليب الإفصاح مما يعمل على تنشيط المنافسة بين المؤسسات المدرجة بالأسواق المالية وبالنتيجة تقليص تكاليف الصفقات المالية المتعلقة بأسهم تلك المؤسسات.
- إن عملية تبني المعايير الدولية للمحاسبة سوف يشمل عمل مصالح الضرائب لأن استخدام هذه المعايير سوف يوفر عنصر الاتساق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات والمصروفات وبالتالي تقليص الفروض في أساليب قياس الأرباح مما يسهل عملية احتساب الربح الضريبي..

ثالثا: أهدافها

يمكن حصر ها فيما يلي: (زادل و سفاحلو، 2021، صفحة 113)

- إمكانية مقارنة القوائم المالية المعدة وفق المعايير الدولية بين الدول بأقل وقت وتكلفة.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية لاعتماد وثقة المستثمر الأجنبي في المعايير الدولية
- المساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي من خلال تشجيع المؤسسات على التنافس محليا، إقليميا، ودوليا.
- زيادة الثقة والمصداقية للقوائم المالية للشركات في الأسواق الدولية.
- التطور المستمر لمعايير التقارير المالية الدولية حسب المتطلبات الاقتصادية.

رابعا: خصائصها

نظرا لأن المعايير المحاسبية تعد أهم أدوات التطبيق العملي في المحاسبة لذلك لابد وأن تتصف بالخصائص التالية: (مرزوقي و حولي، يومي 29-30 نوفمبر2011، صفحة 11)

• تراعي الظروف الاقتصادية السياسية، الاجتماعية والبيئية المحيطة بالمجتمع.

• تتصف المعايير المحاسبية بالحياد ويقصد بذلك عدم توقع تحديد نتائج معينة مقدما بقدر الإمكان عند إعداد المعايير المحاسبية.

• قدرتها على تحقيق الإجماع خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبة الدولية (IASC) التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة وإعداد المعايير لتشمل كل الأطراف المهتمة بها، دون إهمال وجهات نظر الهيئات الوطنية المؤهلة.

• قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي ميز الممارسات المحاسبية حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير.

• مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها إذ أن أهم ما يميزها ليس ما تسمح به بل ما تمنعه.

• غير إجبارية لأنها لا تكتسب الصفة القانونية.

خامسا: تصنيفها

اختلفت الدراسات التي تناولت المعايير المحاسبية الدولية في فكرة تصنيف المعايير المحاسبية الدولية وتبويبها فمنهم من لم يتعرض للفكرة ومنهم من صنفها حسب معيار تصنيفي معين، ومن خلال الجدول الموالي يمكن تصنيف المعايير المحاسبية الدولية IAS IFRS كالاتي:

الجدول رقم (01-01): تصنيف المعايير المحاسبة الدولية:

التصنيف	مجموعة المعايير	
	رقم المعيار	عنوان المعيار
تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وعرض القوائم المالية	IFRS01	تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة
	IAS01	عرض القوائم المالية
	IAS07	قائمة التدفقات النقدية
	IAS08	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء
	IAS10	الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية
	IAS21	اثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية
	IAS29	التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع
	IAS34	التقارير المالية المرحلية
	IAS02	المخزونات
	IAS12	ضرائب الدخل
	IAS16	التثبيتات المادية الممتلكات والمعدات

الإفصاح الاعتراف والقياس لبنود القوائم المالية	IAS18	الإيرادات
	IAS19	منافع العاملين
	IAS20	المحاسبة عن المنح الحكومية والافصاح عن المساعدات الحكومية
	IAS21	اثار التغيرات في أسعار صرف العملات الاجنبية
	IAS23	تكاليف الاقتراض
	IAS26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد
	IAS36	الانخفاض في قيم الاصول
	IAS37	المخصصات التزامات عن الأصول المحتملة
	IAS38	الأصول غير الملموسة
	IAS40	الاستثمارات العقارية
	IFRS02	الدفعات المرتكزة على الاسهم
	IFRS05	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة
	IFRS15	الايراد مع العقود مع العملاء
	IFRS14	الحسابات المؤجلة
	IFRS16	الإيجارات التمويلية
الأدوات المالية	IAS32	الأدوات المالية – العرض-
	IFRS07	الأدوات المالية – الافصاحات-
	IFRS09	الأدوات المالية
القطاعات المتخصصة	IAS41	الزراعة
	IFRS04	عقود التأمين
	IFRS06	استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها
	IFRS17	عقود التامين (يحل محل IFRS 04)
القياس والافصاح عن مساهمة في الشركات الأخرى واعداد القوائم المالية الموحدة والمنفصلة	IAS27	القوائم المالية المنفصلة
	IFRS03	اندماج الاعمال
	IFRS10	القوائم المالية الموحدة

	IAS28	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة
الإفصاح في البيانات المالية	**IAS24**	الافصاحات عن الاطراف ذات العلاقة
	IAS33	ربحية الأسهم
	IFRS08	القطاعات التشغيلية
	IFRS11	الترتيبات المشتركة
	IFRS12	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الاخرى
	IFRS13	قياس القيمة العادلة

المصدر: (شنايت و حبيش، 2022، الصفحات 29-30)

سادسا: الهيئات المسؤولة عن إصدار المعايير الدولية (IAS/IFRS)

وتتمثل في: (السعيد و بوشاكر، 2016)

- هيئة معايير المحاسبة الدولية:(IASC): تأسست هيئة المعايير المحاسبية الدولية سنة 1973 بموجب اتفاقية وقع عليها مندوبي تسعة دول واتخذت من بريطانيا مقر لها، تولت وضع معايير المحاسبة الدولية (IAS) حيث أصدرت 41 معيار إلى غاية سنة 2000، أين تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء بعضها فانخفض عددها إلى 30 معيار.

- مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS- Foundation): نشأت في فيفري 2001، وهي تسير من قبل مجلس المراقبة، تتولى الإشراف العام، التمويل، وتعيين أعضاء المجلس.

- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): هو الهيئة التشريعية المستقلة المسؤولة عن إعداد وإصدار المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، وقد حل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) التي كانت تصدر معايير المحاسبة الدولية (IAS).

- لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC): تختص بإصدار تفسيرات حول كيفية تطبيق المعايير في الحالات التي يظهر فيها غموض أو اختلاف في الممارسة.

- المجلس الاستشاري للمعايير (SAC): يقدم المشورة والمقترحات لمجلس (IASB) حول خطة العمل والأولويات.

سابعا: خطوات إصدار المعايير المحاسبة الدولية

تتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية المسار التالي:(السعيد و بوشاكر، 2016)

- تحديد المشكلة وتشكيل فريق العمل.

- يقوم بعدها الفريق بتقديم أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية ثم يقوم بإسقاطها على الإطار التصوري (IASC)، ومن ثم يعرض على المجلس النقاط التي سوف يتناولها.

- يتم صياغة مشروع تمهيدي يتضمن الحلول المقترحة وتبريراتها، ويُطرح للنقاش العام لمدة ستة أشهر لجمع الملاحظات والردود.

- اعلان الوثيقة النهائية للمبادئ الأساسية ويعرضها على المجلس للمصادقة.

- صياغة مسودة المعيار وتنشر مرة أخرى للإثراء لمدة شهر، ويشترط لنشرها موافقة ثلثي أعضاء المجلس.

- بعد دراسة الردود الأخيرة، يُصاغ المشروع النهائي للمعيار، ويُعتمد رسمياً إذا حظي بموافقة أغلبية موصوفة لا تقل عن ثلاثة أرباع أعضاء المجلس.

الفرع الثاني: الافصاح في ظل المعايير الدولية IAS/IFRS:

أولا: متطلبات الإفصاح حسب المعايير الدولية IAS/IFRS

تتعد متطلبات الافصاح المحاسبي ولا يمكن حصرها بدقة، ولاكن يمكن الاشارة الى أهمها وهي: (الحبيب، 2024-2025، الصفحات 66-69)

1-السياسة المحاسبية:

تقاس مكونات القوائم المالية وتعرض وفقا لمجموعة من المبادئ والقواعد تسمى بالسياسة المحاسبية، كما يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملاءمة لكافة المتطلبات الخاصة بالبيانات المالية. ويجب على الكيان أو المنشآت أن تأخذ بعين الاعتبار ثلاث أساسيات في اختيارها وتطبيقها للسياسات المحاسبية المناسبة ولإعداد البيانات المالية:

أ -الحيطة والحذر: وذلك بمراعاة التخطيط في قياس نتيجة العمليات لدي إعداد البيانات المالية هذا ولا يبرر الحذر تكوين احتياطات سرية أو غير معلنة

ب- تفوق الجوهر علي الشكل: يجب أن يتم عرض وتقييم العمليات والأحداث وفقا لواقعها ومضمونها الحقيقي (جوهرها) وليس شكلها القانوني فقط.

ج -الأهمية النسبية: في عرض المعلومات المالية المنشورة يجب مراعاة الأهمية النسبية وذلك بالإفصاح عن البنود كلها التي يكون لها تأثير مادي على عملية اتخاذ القرارات.

• ومن أمثلة للسياسات المحاسبية التي تحتم الإفصاح:

- سياسة توحيد البيانات المالية.

- سياسات التقييم (التكلفة التاريخية -التكلفة الاستبدالية – القوة الشرائية لوحدة النقد.)

- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة العقود والمقاولات طويلة الأجل (طريقة نسبة الانجاز -طريقة العقود المنتهية).

- سياسات الاهلاك (طريقة القسط الثابت – طريقة مجموع أرقام السنين – طريقة القسط المتناقص).

- سياسة تقييم المخزون (الوارد أولا صادر أولا– المتوسط المرجح)

2-فرض الاستمرارية

يجب على المنشآت اعداد بيانتها المالية على أساس الاستمرارية أي أن المنشأة ليس لديها أي نية للتوقف وعدم الاستمرار في نشاطها. وفي حالة توفر أي معلومة لدى معدي البيانات المالية أن استمرار المؤسسة غير قائم وأن هناك شكوك حول استمرار المؤسسة، عندئذ يجب الافصاح عن ذلك من طرف المنشاة بصورة واضحة ومفصلة.

3-المحاسبة على أساس الاستحقاق

يجب على المنشأة المستمرة إعداد بياناتها عدا البيانات الخاصة بالنقدية بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق، وذلك بان يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها وليس عندما يتم استلام أو دفع النقد أو ما يعادله ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والإبلاغ عنها في البيانات المالية للفترات التي تتعلق بها أي يتم الاعتراف بالنفقة التي تخصها وليس وقت دفع النفقة.

4-ثبات العرض

وهو الابقاء على تطبيق السياسات والقواعد والمبادئ المحاسبية نفسها التي تم اختيارها بصورة ثابتة ومنتظمة من فترة إلى أخرى ولا يجوز تغيير هاته السياسات أو الطرق أو المبادئ إلا لسبب جوهري ولا بد من الإفصاح عن هذا التغير وسببه.

5-عرض البيانات المالية:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي: قائمة الميزانية، قائمة النتيجة، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف. (بوسماحة، 2019-2020، الصفحات 55-56)

ثانيا: معايير الإفصاح المحاسبي في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS/IFRS)

لا ينفرد معيار محاسبي دولي واحد بضبط أحكام الإفصاح والتقرير المالي بشكل حصري؛ فبالرغم من وجود معايير تحدد هيكلية القوائم والسياسات المحاسبية، إلا أن متطلبات الإفصاح تتوزع على كافة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي (IAS/IFRS). حيث يفرض كل معيار حزمة من الافصاحات الخاصة به، مع تحديد مستوى الأهمية والبروز المطلوب للمعلومة، سواء كان ذلك بظهورها في صلب القوائم المالية الأساسية أو كإيضاحات متممة في الملحق، ومن امثلة هذه المعايير التي أرست قواعد الإفصاح نجد:

1-المعيار IAS 01 "عرض القوائم المالية ":

هو المعيار الاساسي والمصدر الرئيسي للمحاسبة وفق المعايير المحاسبية الدولية، هدفه عرض الكشوفات المالية للكيان مع ضمان مقارنتها بالكشوفات المالية للسنوات السابقة، والكشوفات المالية للكيانات الأخرى. يتطلب هدا المعيار إفصاحات لازمة وأخرى اضافية يجب على الكيان عرضها في الكشوفات المالية وهي محددة في الفقرات اللاحقة. ويستخدم هدا المعيار مصطلح الافصاح بمعناه الواسع وهو يشمل القائمة المالية والتوقعات المعروضة في الكشوفات المالية بموجب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) سوف نتطرق إلى عرض القوائم المالية المحددة في هذا المعيار. (شطاط، 2009، صفحة 20)

أ) -قائمة الميزانية:

المعلومات التي يجب عرضها تتمثل في: (GREUNING, SCOTT, & TERBLANCHE, 2011, pp. 20-22)

• يُقدّم بيان المركز المالي معلوماتٍ حول الوضع المالي للكيان. وينبغي أن يُفرّق بين الفئات والتصنيفات الرئيسية للأصول والخصوم.

• التمييز بين الأصول المتداولة وغير المتداولة. ينبغي لبيان المركز المالي عادةً التمييز بين الأصول المتداولة وغير المتداولة، وبين الخصوم المتداولة وغير المتداولة. يجب الإفصاح عن الأصول والخصوم التي يُتوقع استردادها أو تسويتها خلال 12 شهرًا على أنها متداولة.

• العرض القائم على السيولة. عندما يُقدّم العرض القائم على السيولة معلوماتٍ أكثر صلةً وموثوقيةً (على سبيل المثال، في حالة بنك أو مؤسسة مالية مماثلة)، ينبغي عرض الأصول والخصوم بالترتيب الذي يُمكن أو يُحتمل أن يُطلب تصفيتها به.

• بغض النظر عن طريقة العرض المُعتمدة، ينبغي للكيان الإفصاح عن المبلغ المتوقع استرداده أو تسويته خلال فترة إعداد التقارير وبعدها بأكثر من 12 شهرًا لكل بند من بنود الأصول والخصوم.

• تشمل الافصاحات المتعلقة برأس المال ما يلي:

- أهداف المنشأة وسياساتها وإجراءاتها لإدارة رأس المال.
- وصف لما تديره المنشأة كرأس مال.
- مدى امتثال المنشأة لأي متطلبات خارجية لكفاية رأس المال وطبيعة تلك المتطلبات.
- كيفية تحقيق المنشأة لأهدافها في إدارة رأس المال.
- بيانات كمية حول ما تعتبره المنشأة رأس مال.

- عواقب عدم الامتثال لمتطلبات رأس المال، إن وجدت.

• يجب على المنشأة الإفصاح عن معلومات رأس المال التالية إما في بيان المركز المالي، أو بيان التغيرات في حقوق الملكية، أو في الإيضاحات لكل فئة من فئات رأس المال:

- عدد الأسهم المصرح بها.

- عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل.

- عدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل.

- القيمة الاسمية للسهم، أو عدم وجود قيمة اسمية.

- بيان تسوية عدد الأسهم في بداية السنة ونهايتها.

- الحقوق والمزايا والقيود المرتبطة بتلك الفئة، بما في ذلك القيود المفروضة على توزيعات الأرباح وسداد رأس المال.

- الأسهم المملوكة للكيان نفسه أو الشركات التابعة له أو الشركات الزميلة.

- عدد الأسهم المحجوزة للإصدار بموجب عقود الخيارات وعقود البيع، بما في ذلك الشروط والمبالغ.

- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية.

الجدول رقم (01-02): يوضح الحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضها في بيان المركز المالي:

أصول	الالتزامات وحقوق الملكية
الممتلكات والمنشآت والمعدات	المستحقات التجارية وغيرها
عقار استثماري	المؤونات
الأصول غير الملموسة	الالتزامات المالية
الأصول المالية	الالتزامات الضريبية الحالية
تم احتساب الاستثمارات باستخدام طريقة حقوق الملكية	الالتزامات الضريبية المؤجلة
الأصول البيولوجية	لالتزامات المدرجة في مجموعات التخلص المحتفظ بها للبيع (انظر المعيار IFRS05)
أصول الضرائب المؤجلة	أسهم عادية
قوائم الجرد	رأس المال المصدر والاحتياطيات المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم
المستحقات التجارية وغيرها	الاحتياطيات
الأصول الضريبية الحالية	الحقوق غير المسيطرة (حقوق الأقلية)
النقد وما يعادله	
الأصول المحتفظ بها بغرض البيع (انظر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 5)	
الأصول المدرجة في مجموعات التخلص المحتفظ بها للبيع	

المصدر: (GREUNING, SCOTT, & TERBLANCHE, 2011, p. page21)

• تشمل المعلومات الأخرى التي يجب أن تظهر في صلب بيان المركز المالي أو في الإيضاحات ما يلي:

- طبيعة كل احتياطي والغرض منه.

- المساهمون المستحقون لتوزيعات الأرباح التي لم تتم الموافقة عليها رسميًا.

- مبلغ توزيعات الأرباح التفضيلية التراكمية غير المعترف بها.

ب) -جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل):

وتتمثل المعلومات الواجب الإفصاح عنها في: (GREUNING, SCOTT, & TERBLANCHE, 2011, p. 22)

• يجب تقديم معلومات حول أداء الكيان في بيان واحد للدخل الشامل أو في بيانين، بيان دخل منفصل يتبعه مباشرةً بيان يوضح مكونات الدخل الشامل الآخر. الحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضها في بيان الدخل الشامل يشمل ما يلي:

- الإيرادات.

- تكاليف التمويل.

- حصة الأرباح أو الخسائر للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

- مصروف الضريبة.

- إجمالي الربح أو الخسارة من العمليات المتوقفة، والذي يشمل الربح أو الخسارة بعد الضريبة للعمليات المتوقفة والربح أو الخسارة بعد الضريبة المُعترف بها عند إعادة التقييم بالقيمة العادلة مطروحًا منها تكاليف البيع، أو عند التخلص من الأصول أو مجموعات التخلص

- الربح أو الخسارة للفترة المنسوبة إلى حقوق الأقلية ومالكي الشركة الأم.

- كل مكون من مكونات الدخل الشامل الآخر مصنفًا حسب طبيعته.

- حصة الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة المحسوبة باستخدام طريقة حقوق الملكية وإجمالي الدخل الشامل للفترة المنسوب إلى حقوق الأقلية ومالكي الشركة الأم.

- مبلغ ضريبة الدخل لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر، بما في ذلك تسويات إعادة التصنيف، إما في بيان الدخل الشامل أو في الإيضاحات؛ يجوز للكيان عرض عناصر الدخل الشامل الآخر إما: صافية من الآثار الضريبية ذات الصلة، أو قبل الآثار الضريبية ذات الصلة مع إظهار مبلغ واحد لإجمالي ضريبة الدخل المتعلقة بتلك العناصر.

- يجب الإفصاح عن تسويات إعادة التصنيف (المبلغ المعاد تصنيفه إلى الربح أو الخسارة في الفترة الحالية والذي تم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر في الفترة الحالية أو السابقة) المتعلقة بعناصر الدخل الشامل الآخر.

• تشمل المعلومات الأخرى التي يجب عرضها في صلب بيان الدخل الشامل أو في الإيضاحات ما يلي:

- تحليل المصروفات بناءً على طبيعتها أو وظيفتها.

- في حال تصنيف المصروفات حسب وظيفتها، يلزم الإفصاح عما يلي: مصروفات استهلاك الأصول الملموسة؛ مصروفات إطفاء الأصول غير الملموسة؛ مصروفات مزايا الموظفين؛ توزيعات الأرباح المعترف بها والمبلغ ذي الصلة لكل سهم.

• لا يجوز للمنشأة عرض أي بنود من الدخل أو المصروفات كبنود غير عادية سواء في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، أو في الإيضاحات.

ج) - بيان التغيرات في حقوق الملكية:

تشمل متطلباته ما يلي: (GREUNING, SCOTT, & TERBLANCHE, 2011, p. 23)

• يعكس بيان التغيرات في حقوق الملكية معلومات حول الزيادة أو النقصان في صافي الأصول أو الثروة.

• تتضمن المعلومات الدنيا التي يجب عرضها في بيان التغيرات في حقوق الملكية ما يلي:

- إجمالي الدخل الشامل للفترة، مع توضيح إجمالي المبالغ المنسوبة إلى مالكي الشركة الأم وحقوق الأقلية بشكل منفصل.

- آثار التطبيق بأثر رجعي (على سبيل المثال، للتغييرات في السياسات المحاسبية) أو إعادة البيانات المُعترف بها (على سبيل المثال، تصحيح الأخطاء) وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 8 على كل مكون من مكونات حقوق الملكية.

- لكل مكون من مكونات حقوق الملكية، تسوية بين القيمة الدفترية في بداية الفترة ونهايتها.

• تتضمن المعلومات الأخرى التي يجب عرضها في بيان التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات ما يلي:

- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين.

- مبالغ الأرباح الموزعة المُعترف بها كتوزيعات على المالكين خلال الفترة والمعلومات ذات الصلة لكل سهم.

- تسوية رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية ونهاية السنة.

- تسوية القيمة الدفترية لكل فئة من فئات رأس المال، وعلاوة الإصدار، وكل احتياطي في بداية ونهاية الفترة.

د) -إيضاحات القوائم المالية

تنطوي متطلبات الإفصاح حسبها على:(GREUNING, SCOTT, & TERBLANCHE, 2011, p. 23)

• تتألف إيضاحات القوائم المالية من ملخص للسياسات المحاسبية وإيضاحات توضيحية أخرى. يجب تقديم هذه المعلومات بطريقة منهجية مع الإشارة المرجعية من متن القوائم المالية إلى الإيضاحات.

• يجب على المنشأة الإفصاح في ملخص السياسات المحاسبية الهامة عما يلي:

- أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية وكل سياسة محاسبية مستخدمة، حتى لو لم تكن مشمولة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

• يجب أن تتضمن إيضاحات القوائم المالية معلومات حول أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية، والمعلومات المطلوبة بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ولكن لم يتم الإفصاح عنها في أي مكان آخر، ومعلومات إضافية غير معروضة في أي مكان آخر ولكنها ذات صلة بفهم القوائم المالية.

• يجب أن تتضمن إيضاحات القوائم المالية المعلومات التالية:

- الأحكام الصادرة عن الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية التي لها التأثير الأكبر على المبالغ المعترف بها في القوائم المالية. وتشمل هذه الأحكام تقديرات الإدارة في تحديد ما يلي: ما إذا كانت الأصول المالية استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها؛ متى يتم نقل جميع المخاطر والعوائد الجوهرية لملكية الأصول المالية وأصول التأجير؛ ما إذا كان جوهر العلاقة بين الكيان وكيان ذي غرض خاص يشير إلى السيطرة.

- عدم اليقين في التقديرات والافتراضات الرئيسية حول المستقبل ومصادر عدم اليقين الرئيسية الأخرى في التقديرات التي تشكل خطرًا كبيرًا في إحداث تعديل جوهري على القيمة الدفترية للأصول والخصوم خلال السنة القادمة. يجب على الكيان الإفصاح عن طبيعة وقيمة هذه الأصول والخصوم الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

• تشمل الافصاحات الأخرى ما يلي:

- مقر الكيان؛

- الشكل القانوني للكيان؛

- بلد التأسيس؛

- المكتب المسجل أو عنوان العمل، أو كليهما؛

- طبيعة العمليات أو الأنشطة الرئيسية، أو كليهما؛

- اسم الشركة الأم والشركة الأم النهائية؛

- مبلغ الأرباح المقترحة أو المعلنة قبل اعتماد البيانات المالية والتي لم تُدرج كتوزيعات على المساهمين خلال الفترة، والمبلغ المقابل لكل سهم؛ ومبلغ توزيعات الأرباح التفضيلية التراكمية غير المُدرجة

هـ) - قائمة التدفقات النقدية:

المعلومات التي يجب عرضها تتمثل في: (حميدات و أبو نصار، 2014، الصفحات 104-105)

• يجب على المؤسسة الإفصاح مع تعليق الإدارة عن مبلغ الأرصدة النقدية وما يعادلها التي تحتفظ بها المؤسسة ومقيدة الاستعمال إثر وجود رقابة أو قيود قانونية.

• قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة عن البنوك للمؤسسة.

• القيمة الإجمالية للتدفقات النقدية من الأنشطة الثلاث المتعلقة بحصة المؤسسة في المشاريع الخاضعة للسيطرة المشتركة، والتي تمت معالجتها بموجب طريقة التوحيد النسبي.

• مبالغ التدفقات النقدية الناجمة عن الأنشطة الثلاث لكل قطاع عمل وقطاع جغرافي بموجب متطلبات معيار الإبلاغ المالي (IFRS8).

2-المعيار IAS 24(الافصاحات عن الأطراف ذات العلاقة):

تقوم المؤسسة عادة بإبرام صفقات مع الغير وفي بعض الحالات قد تقوم المؤسسة بإبرام صفقات مع أطراف تكون لها علاقة أو سيطرة على المؤسسة، بحيث تستطيع ممارسة تأثير على اتخاذ قرارات المؤسسة وهذه العلاقة يعرفها المعيار (IAS24) بالأطراف ذات العلاقة، وهم الأطراف القادرين على التحكم بالطرف الأخر وممارسة تأثير هام عليه في صنع القرارات المالية والتشغيلية. (حميدات و أبو نصار، 2014، الصفحات 104-105)

ويهدف هذا المعيار الى ضمان احتواء القوائم المالية للمؤسسة على الافصاحات اللازمة، لجذب الانتباه حول إمكانية أن يكون مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود الأطراف ذات العلاقة وبالمعاملات والأرصدة القائمة لدى هذه الجهات. (القاضي و حمدان، 2008، صفحة 20)

يتطلب المعيار الإفصاح عما يلي:

• الإفصاح عن العلاقات بين المؤسسات الأم والمؤسسات التابعة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بين تلك الجهات ذات العلاقة أم لا، وتفصح المؤسسة عن اسم المؤسسة الأم أو الطرف المسيطر الأساسي وفي حالة عدم قيام أي منهما بوضع البيانات المالية المتوفرة للاستخدام العام، يتم الإفصاح عن اسم ثاني أكبر مؤسسة أم تقوم بذلك.

• تفصح المؤسسة عن تعويض موظفي الإدارة الرئيسية بالإجمال، ولكل من منافع الموظفين قصيرة الأجل ومنافع ما بعد التوظيف، والمنافع طويلة الأجل ومنافع نهاية الخدمة، والدفع على أساس الأسهم.

• في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة تفصح المؤسسة عن طبيعة العلاقة، ومبلغ المعاملات ومبلغ الأرصدة المعلقة، وتفاصيل حول أي ضمانات مقدمة أو مستلمة، ومخصصات الديون المشكوك فيها المرتبطة بمبلغ الأرصدة المعلقة، والمصروف المعترف به كديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها المستحقة من الأطراف ذات العلاقة.

• يتم تقديم الافصاحات عن المؤسسة الأم والمؤسسات ذات السيطرة المشتركة، أو التأثير الهام على المؤسسة والمؤسسات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة التي تشارك فيها المؤسسة، وموظفي الإدارة الرئيسية للمؤسسة أو مؤسستها الأم والأطراف ذات العلاقة الأخرى. (تاني و بوعيشاوي، 2019، الصفحات 77-78)

3-المعيار IFRS 07 الأدوات المالية-الافصاحات:

يعتبر هدا المعيار أحد نقاط التحول الهامة في الفكر المحاسبي، والدي كرس لخاصية الملائمة الواردة في التقارير المالية، والرفع من جودتها الاستخدامية، وقد جاء هدا المعيار كمحاولة لتبسيط المفاهيم المتعلقة بالأدوات المالية. وقد جاء هدا المعيار ليحل محل المعيار (IAS32) الادوات المالية و(IAS30) الافصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

• في قائمة المركز المالي يجب على المنشأة الإفصاح عن:

- المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقويم أهمية الأدوات المالية لمركزها المالي.

• المبالغ الدفترية في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات:

- للأصول والالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.
- للأصول والالتزامات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المستنفدة.
- للأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- ما إذا كانت قد أعادت تصنيف أي أصول مالية خلال فترة التقرير أو الفترات السابقة وتفاصيل أي إعادة تصنيف.
- معلومات المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية لتمكين المستخدم من تقييم الأثر أو الأثر المحتمل لترتيبات المقاصة على المركز المالي.
- المبلغ الدفتري للأصول المالية التي قامت برهنها على أنها ضمان رهني لالتزامات أو التزامات محتملة ويتم الفصاح عن الشروط والأحكام المتعلقة برهنها.
- عندما تحتفظ المنشأة بضمان رهني ويحق لها بيعه فيجب الفصاح عن قيمته العادلة والشروط والأحكام المرتبطة فيه.
- مخصص الخسائر الائتمانية ضمن الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية.
- سمات الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات المدمجة المتعددة.
- تفاصيل التعثرات في سداد القروض واجبة السداد للفترة وما إذا كانت قد تمت معالجتها.

• في قائمة الدخل الشامل أو في الايضاحات يجب على المنشأة الإفصاح عن :

- صافي المكاسب والخسائر من الأصول المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو الدخل الشامل الآخر.
- الالتزامات المالية تم قياسها من خلال الربح والخسارة.
- الأصول المالية والالتزامات التي تم قياسها بالتكلفة المستنفدة.
- إجمالي دخل ومصروف الفائدة للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفدة أو من خلال الدخل الشامل الآخر.
- دخل ومصروف الأتعاب الناشئة عن الأصول المالية والاحتفاظ بها.
- تحليل المكسب أو الخسارة التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل والناشئة من إلغاء إثبات أصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستنفدة. (عبيرات و ميلودي، 2020، صفحة 543)

4-المعيار IAS08 (نتائج تغيرات وأخطاء السياسة المحاسبية):

يهتم هذا المعيار بعملية اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات والتقديرات المحاسبية، وتصحيح أخطاء الفترة السابقة، كما يعرض أمثلة توضيحية لذلك. (دادة، 2013، صفحة 58)

5-المعيار IAS10(الأحداث اللاحقة للميزانية العمومية):

يهدف هذا المعيار إلى وصف متى يجب أن تعدل المؤسسة قوائمها المالية بالأحداث اللاحقة بعد تاريخ نشر القوائم المالية، ويعرض المعالجة المحاسبية للأحداث اللاحقة ومستوى الإفصاح المطلوب فيها. (دادة، 2013، صفحة 58)

6-المعيار IAS14(التقارير المالية عن القطاعات):

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب كل قطاع. (دادة، 2013، صفحة 58)

7-المعيار IFRS01 تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية لأول مرة:

يفرض هذا المعيار ضرورة إعداد ونشر قوائم مالية تتضمن إقراراً صريحاً بالامتثال لمعايير الـ (IAS/IFRS). وبموجبه، تصبح المؤسسة مطالبة بالتخلي عن ممارساتها المحاسبية السابقة لصالح ممارسات دولية موحدة، مما يقتضي عرضاً مالياً يتسم بالشفافية والوضوح وبما يخدم احتياجات مستخدمي القوائم المالية في تقييم أثر هذا التحول. (العرابي، 2013/2012)

08- المعيار IFRS05الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة:

يعالج المعالجة المحاسبية للموجودات الثابتة التي تتوقف عن الخدمة ويتم الاحتفاظ بها بقصد البيع، كما يتم قياس وعرض الأصول بشكل مفصل في بيان المركز المالي وعرض نتائج العمليات في بيان الدخل. (فراج، 2016-2017، صفحة 17)

المطلب الثالث: الافصاح بين النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير المحاسبيةIAS/IFRS

الفرع الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي SCF

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي:

تنص المادة الثالثة (3) من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي أن:

« المحاسبة المالية أو النظام المحاسبي المالي عبارة عن نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، تصنيفها، تسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة في الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونجاعتها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية»

ثانيا: أهمية النظام المحاسبي المالي:

تمكن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:(بن بلغيث، 2002، صفحة 57)

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية.
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح.
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب، لاسيما في مجالات المحاسبة المالية.
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى تنتمي لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.

- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.

- اجازته لاستخدام القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة.

- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

ثالثا: مكونات النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية ومدونة حسابات. تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة.

الشكل رقم (01-01) مكونات النظام المحاسبي المالي

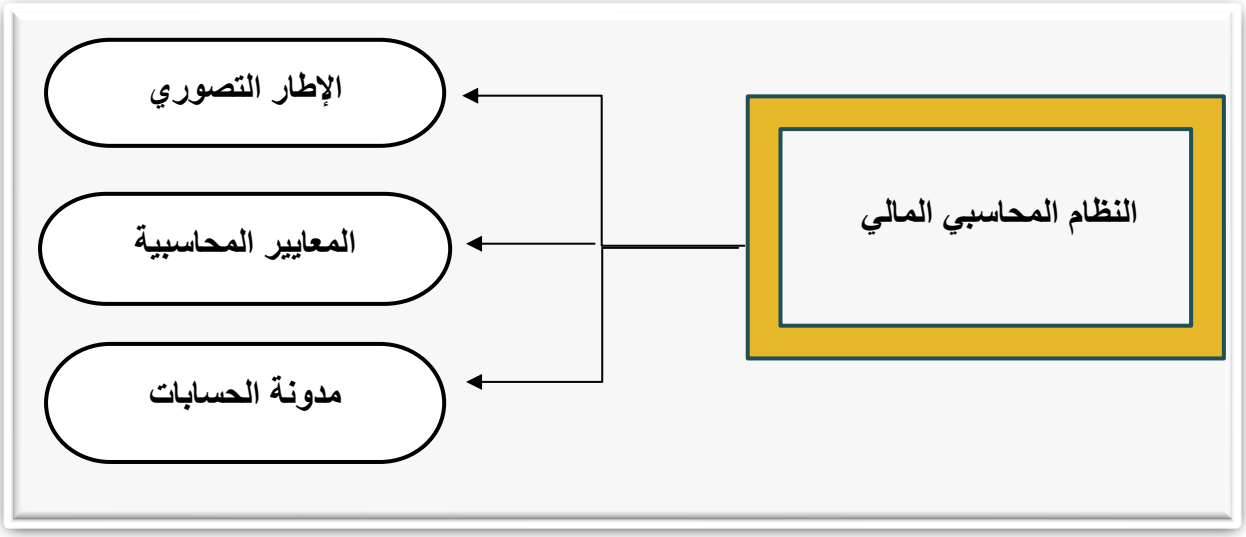

المصدر: اعداد الطالبة استنادا من المادة 06 من القانون 07-11

1- الإطار التصوري:

يعتبر الإطار التصوري من المفاهيم الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي ولقد تم تعريفه بأنه يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية لإعداد التقارير المالية، وتأويلها واختبار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل. يتضمن الإطار التصوري كل من مجال التطبيق، المبادئ والاتفاقيات المحاسبية إضافة إلى تعريف كل من الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، المنتجات، الأعباء حيث أن: (المادة 07 من القانون 07-11 من الجريدة الرسمية صفحة 03)

أ) - مجال التطبيق:

يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، إلا أن النظام يستثني الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. (المادة 05-02 من القانون 07-11 من الجريدة الرسمية صفحة 03)

ب) -الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية:

تتمثل الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يجب على المؤسسة تطبيقها بشكل دائم في إعداد وعرض كشوفها المالية، حيث أنها تتفق مع الفروض والمبادئ المقرر عنها في الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية، وقد تم تلخيصها كالاتي:

الشكل رقم(01-02): ملخص الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية

الاتفاقيات والمبادئ المحاسبية

الاتفاقيات المحاسبية: تقوم على فرضيتين:

- مبدأ الاستحقاق
- مبدأ استمرارية الاستغلال

المبادئ المحاسبية: تبنى النظام المحاسبي ضمنيا كل المبادئ المتعارف عليها وفق النصوص القانونية التالية:

- مبدأ التكلفة التاريخية: المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156
- مبدأ عدم المقاصة: المادة 15 من القانون رقم 07-11
- مبدأ ثبات الطرق: المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156
- مبدأ الأهمية النسبية: المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156
- مبدأ استقلال الدورات: المادتين 12-13 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156
- مبدأ الوحدة النقدية: المواد 28،13،12من القانون رقم 07-11بالاضافة الى المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156
- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: المادة 17من المرسوم التنفيذي رقم 08-156
- مبدأ الوحدة الاقتصادية: المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156
- مبدأ الحيطة والحذر: المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156
- مبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني: المادة 18 من المرسوم التنفيذي08-156
- مبدأ الدورة المحاسبية: المادة 30من القانون رقم 07-11
- مبدأ القيد المزدوج: المادة 30 من القانون رقم 07-11
- مبدأ الصورة الصادقة: المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى (بن عيشي و بن عيشي ، 24-25 نوفمبر 2014، صفحة 231)

ج) – التعريفات:

يحتوي الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي عن تعريفات لكل من الأصول والخصوم والإيرادات والأعباء، يمكن شرحها بإيجاز كما يلي:

- الأصول: هي عبارة عن موارد مراقبة من طرف المؤسسة، ناتجة عن أحداث ماضية وينتظر منها تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية.

- الخصوم: تشمل الخصوم الالتزامات الحالية الناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية، يتم الوفاء بها عن طريق النقصان في الموارد، وينتظر منها الحصول على منافع اقتصادية.

- الإيرادات: تتمثل في زيادة المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في إطار زيادة الأصول أو النقصان في الخصوم.

-الأعباء: تمثل الانخفاض في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في إطار نقصان الأصول أو زيادة عناصر الخصوم.

- الأموال الخاصة (حقوق الملكية): تمثل فائض أصول المؤسسة من خصومها أي الحصة المتبقية من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها.

2-معايير المحاسبية:

هنا يكمن الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي بأنه يشير بصراحة إلى ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية، فقد تبنى المشرع الجزائري مقاربة قانونية خاصة عند إرساء قواعد النظام المحاسبي المالي (SCF)؛ وعلى خلاف النموذج الدولي الذي يعتمد على معايير مرقمة ومستقلة، لم يقم القانون رقم 07-11 بتحديد قائمة حصرية للمعايير، بل ترك تفصيلها للجانب التنظيمي لضمان مرونة أكبر في التحيين والمواكبة. وفي هذا الإطار، جاء المرسوم التنفيذي رقم 08-156 ليحدد من خلال مادته الثلاثين (30) ثماني عشرة قاعدة تقنية للتقييم والمحاسبة، والتي تمثل في جوهرها المعايير المحاسبية الجزائرية الذي يغطي مختلف العمليات المالية (مثل الأصول الثابتة، المخزونات، الأدوات المالية، وغيرها) بالرغم من أن هذه القواعد وردت في النص دون ترقيم تسلسلي أو تسمية مستقلة لكل منها. (صبايحي، 2011، صفحة 143)

3- مدونة الحسابات:

يمكن تقسيم مدونة الحسابات إلى ما يلي: (عيادي، 2013، صفحة 58)

• حسابات الميزانية: توزع العمليات المتعلقة بالميزانية في خمس أصناف هي:

- الصنف الأول: حسابات رؤوس الأموال

- الصنف الثاني: حسابات التثبيتات

- الصنف الثالث: حسابات المخزونات

- الصنف الرابع: حسابات الغير

-الصنف الخامس: الحسابات المالية

• حسابات التسيير: والتي تضم:

-الصنف السادس: حسابات الأعباء

- الصنف السابع: حسابات المنتوجات

تجدر الإشارة إلى أن هناك أصناف أخرى (0 ،8 ،9) غير المستعملة في مستوى الإطار المحاسبي، وبالتالي للكيانات الحرية في استعمالها في متابعة محاسبتها التسييرية والتزاماتها المالية خارج الميزانية، أو من أجل عمليات خاصة محتملة قد لا يكون لها موقع في حسابات الأصناف من1 إلى 7 فالمتابعة الدائمة للالتزامات المالية خارج الميزانية تشكل إلزاما، وعليه تظهر وضعية هذه الالتزامات في نهاية الفترة في ملحق الكشوف المالية.

■ أما بالنسبة للكشوف المالية فيتم اعدادها حسب النظام المحاسبي المالي كما يلي: (عيادي، 2013، صفحة 58)

- الميزانية: تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، كما يظهر عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.

- حسابات النتائج: يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، كما يظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح.

- جدول سيولة الخزينة: يهدف جدول سيولة الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، كما يظهر معلومات حول استعمال هذه السيولة.

- جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة: يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في الفصول المشكلة رؤوس الأموال الخاصة بالكيان خلال السنة المالية.

- الملحق: يتضمن ملحق الكشوف المالية معلومات ذات أهمية تفيد في فهم العمليات الواردة في هذه الكشوف وتكون الملاحظات الملحقة بهذه الكشوف موضوع عرض منظم، حيث يحيل كل قسم من أقسام الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة إلى المعلومة الموافقة في الملاحظات الملحقة.

رابعا: -الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي:

يشمل مختلف القوانين والمراسيم والقرارات والملاحق التي جاءت بهذا النظام الجديد ومختلف القواعد المتعلقة بالتقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات. إلخ، ويمكن سرد أهم ما جاء في هذا الإطار: (عيادي، 2013، الصفحات 52-53)

- القانون 07/11 المؤرخ في 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي ويهدف إلى تحديد النظام المالي المحاسبي وكذا شروطه وكيفيات تطبيقه.

- المرسوم التنفيذي 08/156 المؤرخ في 26/05/2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07/11: جاء هذا المرسوم ليبين كيفية تطبيق أحكام أهم المواد التي جاءت في القانون 07/11

- القرار المؤرخ في 26/07/2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

- القرار المؤرخ في 26/07/2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

- المرسوم التنفيذي 09/110 المؤرخ 07/04/2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

- ملاحق القرار المؤرخ في 26/07/2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

- تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29/10/2009 والمتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، وهي تتضمن كيفيات وإجراءات تنفيذ الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) .

الفرع الثاني: الاعتراف، القياس والافصاح وفق النظام المحاسبي المالي:

أولا: شروط الاعتراف وفق النظام المحاسبي المالي:

تبنى النظام المحاسبي المالي نفس شروط الاعتراف وادراج الأصول والخصوم والايرادات والنفقات التي جاءت بها المعايير المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدوليتين حيث: (العرابي، 2013/2012، صفحة 142)

- بالنسبة للأصول والخصوم: يعترف بعنصر من الأصول والخصوم والمصاريف والإيرادات عندما:

- يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه أية منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان

للعنصر كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة

- بالنسبة للإيرادات: لكي يتم الاعتراف بالإيراد من الأنشطة العادية للكيان، يجب أن تتوفر الشروط الآتية:

- أن يتم تحويل إلى المشتري المخاطر والمنافع الهامة الملازمة لملكية السلع.

- ألا يبقى للكيان أي دخل في تسيير كما هو مفروض عادة على المالك ولا في المراقبة الفعلية للسلع المباعة;

- أن يكون من الممكن تقييم مبلغ الإيراد بصورة صادقة;

- أن يكون من المحتمل أن يتم تدفق داخل للمنافع الاقتصادية مرتبطة بالمعاملة;

- ان يكون من الممكن تقييم المصاريف التي تحملها الكيان أو سيتحملها المتعلقة بالمعاملة بشكل صادق.

ثانيا: القياس وفق النظام المالي المحاسبي

تعد عملية قياس عناصر القوائم المالية إجراءً جوهرياً يهدف إلى تقدير القيم النقدية للعناصر المستوفية لشروط الاعتراف المحاسبي، لضمان إدراجها بدقة ضمن الميزانية العامة وقائمة الدخل. ويتسع نطاق هذا القياس ليشمل المكونات الرئيسية للمحاسبة المالية، المتمثلة في: الأصول، والالتزامات، والإيرادات، والأعباء، بالإضافة إلى الأرباح والخسائر، وما يرتبط بها من تدفقات نقدية وتغيرات في المركز المالي ولتحقيق قياس محاسبي دقيق لهذه العناصر الناتجة عن الأحداث الاقتصادية، يستوجب الأمر وجود وحدة قياس كمية مشتركة تجمع بين كافة تلك العناصر، وتكون هي المحور المستهدف من عملية التقييم.

خلال هذا المنطلق أصدر النظام المحاسبي المالي الجديد القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 الذي يحدد قواعد التقييم المحاسبي ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الصادر في 2009/03/25 العدد رقم 19 للجريدة الرسمية، وقد تضمن هذا النظام كيفية القياس والتقييم لكل عنصر من عناصر القوائم المالية سواء عند الحيازة أو عند التقييم اللاحق، حيث أنه وفقا للمادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156" تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة غير أن الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية ".

وعلى الرغم من اعتماد النظام المحاسبي المالي (SCF) على مبدأ التكلفة التاريخية كقاعدة أساسية وتقليدية لقياس عناصر الكشوف المالية عند الإثبات الأولي، وذلك لما توفره من موضوعية وقابلية للتحقق، إلا أنه وبموجب التوجه نحو المقاربة الاقتصادية، لم يحصر عملية التقييم في هذا النطاق الضيق. فقد أجاز النظام صراحةً اللجوء إلى بدائل أخرى للقياس تتوافق مع القيمة الراهنة للعناصر، مثل القيمة العادلة، والتكلفة الحالية، والقيمة القابلة للتحصيل، وذلك بهدف تقديم صورة صادقة وواقعية للمركز المالي للمؤسسة. وقد ضبط المشرع الجزائري استخدام هذه الطرق البديلة عبر القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008 (المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة)، مشترطاً جملة من الضوابط أهمها :

-ضرورة توفر أدلة موضوعية وموثوقة للقيمة المختارة (مثل وجود سوق نشط للقيمة العادلة)،

- وأن يكون استخدام هذه الطرق كفيلاً بتوفير معلومات أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات من التكلفة التاريخية،

- إلزام المؤسسة بالإفصاح عن كافة الفرضيات والأساليب المستخدمة في هذا التقييم ضمن الملاحق لضمان شفافية المعلومة المالية.

من خلال ما سبق يمكن القول إن النظام المحاسبي المالي تبنى كلا المنهجين وذلك حسب الحاجة للمنهج وأيضا حسب بعض الشروط. (صغراوي، قزون، و بوزيت، 2017)

ثالثا: الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي

تتمثل مخرجات النظام المحاسبي المالي في صورة قوائم مالية معدة لمقابلة احتياجات صانعي القرارات من داخل المؤسسة أو من خارجها، ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من هذه القوائم التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصورة دورية وهي الميزانية، حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة ، جدول تغيرات الأموال الخاصة ملحق القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة على القوائم المالية السابقة وذلك حسب ماجاء في المادة 25 من القانون 11/07 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي، أما المواد 26-27-28 و 29 من ذات القانون فكانت ملزمة لها بالتقيد بمتطلبات الإفصاح سواء من حيث جودة القوائم وقابليتها للمقارنة وكذلك آجال الإفصاح عنها.

1 -المعلومات العامة التي يجب أن تظهر في القوائم المالية

تتمثل في:(الفقرة 03.210 القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها صفحة 22-23)

- تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم المحل التجاري للمؤسسة المقدم للكشوف المالية.
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات مدمجة أو حسابات مركبة أو حسابات فردية).
- تاريخ الإقفال.
- العملة التي تقدم بها.

ويتم كذلك تبيان المعلومات الأخرى التي تسمح بتحديد هوية المؤسسة:

- عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
- الأنشطة الرئيسية وطبيعة العمليات المنجز.
- اسم المؤسسة الأم، وتسمية المجمع الذي يلحق بالمؤسسة عند الاقتضاء.
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

2- محتوى القوائم المالية:

تمثل عملية الإفصاح المحاسبي وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي خطوة نوعية في مجال إعداد القوائم المالية وهي نفس القوائم التي يعرضها مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتتمثل أهم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ما يلي:

أ) - الميزانية:

تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية وغير الجارية حيث:

• الأصول الجارية: تتمثل في كل الأصول التي يتوقع بيعها أو تحقيقها أو استهلاكها خلال الدورة الاستغلالية أو أقل من 12شهر ابتداءا من السنة المالية.

• الأصول غير الجارية: هي الأصول غير المعدة للاستهلاك أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية وإنما للاستعمال لأكثر من سنة واحدة، ويتم اقتناؤها للاستفادة من طاقاتها الإنتاجية

• أصول أخرى: هي أصول لا يمكن تصنيفها لا ضمن الأصول المتداولة ولا ضمن الأصول غير المتداولة كالضرائب المدفوعة مقدما والمصاريف المدفوعة مسبقا.

• الخصوم الجارية: هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال 12شهر الموالية لتاريخ الإقفال.

• الخصوم غير الجارية: هي الالتزامات التي تتطلب استخدام الأصول الجارية خلال الدورة التشغيلية لسدادها.

إضافة إلى ذلك فقد حدد النظام المحاسبي المالي العناصر التي يجب أن تعرض في بند الأصول والخصوم في الميزانية كحد أدنى ويظهر ذلك جليا في (الفقرة 1.220 -الفقرة 4.220 من القرار المؤرخ في جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها صفحة 23-24)

ب) - حسابات النتائج

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب. ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح / الكسب أو الخسارة، وقد حدد النظام المحاسبي المالي المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج (الفقرة1.230 -2.230-من القرار المؤرخ في جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها صفحة 24)

ج) - جدول سيولة الخزينة

فقد أوضحها النظام المحاسبي المالي كما يلي: (الفقرات من 1.240-5.240 من القرار المؤرخ في جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها صفحة 26)

• الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

• يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها):

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل.

- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء، وتحصيل الأموال عن بيع أصول طويل الأجل).

- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)

- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل

- تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

فالطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن الموردون الضرائب ...) قصد إبراز تدفق مالي صاف.

- تقريب هذا الدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

والطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة اهتلاكات تغيرات الزبائن المخزونات تغيرات الموردين .....)

- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة ...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدي.

• الموجودات المالية هي:

- السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع بما في ذلك المكشوفات المصرفية القابلة للتسديد بناء على الطلب وغير ذلك من تسهيلات الصندوق).

- شبه السيولات المحتازة قصد الوفاء بالالتزامات ذات الأجل القصير التوظيفات المالية ذات الأجل القصير والبالغة السيولة السهلة التحويل إلى سيولات والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها.

• يمكن تقديم التدفقات المالية الآتية على أنها مبلغ صاف:

- السيولات أو شبه السيولات المحتازة لحساب الزبائن.

- العناصر سريعة وتيرة الدوران المبالغ المرتفعة والاستحقاقات القصيرة.

د) -جدول تغيرات الأموال الخاصة

اعتبر النظام المحاسبي المالي جدول تغير الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي اعتبره جدول من الملاحق، وهذا اعتراف ضمني بأهمية حركة هذه الأموال، وقد أفصح عن المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي: (الفقرة 1.250 من القرار المؤرخ في جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها صفحة 26-27)

• النتيجة الصافية للسنة المالية

• تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال

• المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة

• عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد....).

• توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

ه) -الملاحق

يشتمل ملحق الكشوف المالية على المعلومات التي تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية حيث يشمل الإفصاح فيها في النقاط التالية: (الفقرة 5.260،3.260،2.260،1.260 من القرار المؤرخ في جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها صفحة 27)

• القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة).

• مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

• المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقات نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.

• المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

• تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم وكل فصل أو باب من أبواب الميزانية، حساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة.

• إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية، ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم) غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشوف المالية، وحينئذ فإن الإعلام يبين: طبيعة الحادث، تقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.

• مختلف أنماط المنتوجات والخدمات التابعة لنشاطها.

• مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.

• يتعين على الكيانات الملزمة بنشر كشوف مالية وسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشوف، نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء، ونفس المضمون، ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لآخر السنة المالية.

الفرع الثالث مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية

أولا-أوجه الاختلاف:

يجد المتتبع أن النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية كما هي في جانفي 2005، غير أن المعايير المحاسبية الدولية من ذلك الوقت شهدت عدة تغيرات وتعديلات مما يجعل فجوة الاختلاف بينها وبين النظام المحاسبي المالي تتوسع شيئا فشيئا بمرور الزمن، فجميع التعديلات التي شهدتها المعايير المحاسبية الدولية منذ سنة 2005 غير متضمنة في النظام المحاسبي المالي وهنا يطرح التساؤل حول الأسلوب والمنهجية المعتمدة من قبل المجلس الوطني للمحاسبة من أجل مواكبته لمختلف التغيرات التي تطرأ على الساحة الدولية بخصوص هذا الشأن، وفيما يلي سرد لأهم الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.:

الجدول (01-03): الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

مجال الاختلاف	SCF	IAS/IFRS
التحديث	بطيء ويخضع للإجراءات القانونية	سريع وفق المستجدات والظروف الاقتصادية
التفصيل	موجز واقتصر على تقنيات المعالجة للأحداث الاقتصادية،	مفصلة لنطاق كل عنصر مع تقديم الشروحات اللازمة للتعامل مع أي حالة مستجدة.
الإطار المفاهيمي	هو الإطار المفاهيمي القديم للمعايير المحاسبية الدولية لسنة 2001 فهو يغطي القوائم المالية فقط،	تم تحديث الإطار المفاهيمي سنة 2010 ليشمل جميع مكونات التقرير المالي بعد أن كان يهتم فقط بالقوائم المالية
رأس المال	مفهوم رأس المال تم التطرق إليه في مشروع النظام المحاسبي المالي إلا أنه غير موجودة في المرسوم التنفيذي 08-156	مفهوم رأس المال موجودة ضمن الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية
مدونة الحسابات	خاصة لنظام المحاسبي المالي فقط، حيث أن هذه المدونة متطابقة بشكل كبير مع المخطط العام الفرنسي لسنة 1999، والسبب يرجع إلى أن الهيئة التي قامت بإنجاز النظام المحاسبي المالي فرنسية	لا تحتوي على مدونة حسابات فهذا يرجع إلى ان كل دولة لها نظام محاسبي خاص بها، والهدف من مدونة الحسابات هو توحيد المصطلحات والطرق المحاسبية على مستوى المؤسسة أو مجموعة الشركات لذات البلد

الشرعية القانونية	غير مرتبطة ي قانون خاص، فالهيئة المعنية بوضع المعايير هي مجلس المعايير المحاسبية الدولية ليست خاضعة لأي دولة أو أي قانون	أتى في شكل قانون ملزم التطبيق في أسلوب ممنهج يسمح بإضافة، إلغاء أو تعديل أي مادة أو فقرة من هذا القانون من طرف المشرع الجزائري كلما دعت الحاجة لذلك
الأطراف ذوي العلاقة	غير مدرجة	يجب الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة في التقرير السنوي
الوحدات التشغيلية	غير مدرجة	يجب على الوحدات التشغيلية التي تتوفر على شروط محددة إعداد تقرير مالي خاص بها
المشتقات المالية	غير مدرجة	يتم الاعتراف بها ضمن الأدوات المالية،
التقارير المرحلية	غير مدرجة	على المؤسسات إعداد تقارير سداسية ويمكن إعدادها فصليا
القيمة الحقيقية(العادلة)	لا يوجد معيار يحدد طرق وتقنيات قياس القيمة العادلة أو الحقيقية	تم إعتماد ثلاث تقنيات لقياس القيمة العادلة، طريقة السوق وطريقة التكلفة وطريقة الدخل وذلك حسب IFRS13
اندماج الاعمال	غير مدرج. فقط إندماج القوائم المالية للفروع مع المؤسسة الأم	عند قيام شركة بتملك شركة أخرى يتم معالجته وفق طريقة الشراء المنصوص عليها في IFRS3
تعليقات الادارة	عدم وجود أي قسم يحدد طبيعة التعليقات التي تقوم بها الإدارة	وجود معيار كامل يحدد طبيعة المعلومات التي يتضمنها تعليقات الإدارة ومجالها وحدودها
الالتزام	يحدد وجوب تطبيق النظام المحاسبي المالي وفقا لحجم النشاط وعدد العمال	وجوب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على كامل الشركات المدرجة في البورصة مهما صغر حجمها، والبقية مهما كانت كبيرة تلتزم بالمعيار الخاص بتكييف المعايير مع المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم،
محاسبة التضخم	غير مدرج	مدرج في المعيار الدولي رقم 29

المصدر: (العرابي، 2013/2012، الصفحات ص148-149) بتصرف

ثانيا- أوجه التشابه:

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي (SCF) لم يكن مجرد تغيير تقني في الأدوات المحاسبية، بل كان تحولاً جذرياً نحو 'العالمية المحاسبية' من خلال استلهام معظم أحكامه وقواعده من معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS). وتتجلى أوجه التشابه بين هذين النظامين في:

الجدول (01-04): يبين أوجه التشابه بين SCFوIAS/IFRS

مجال التشابه	تفصيل وجه التشابه
طريقة عرض الميزانية	ترتب الأصول حسب درجة سيولتها والخصوم حسب درجة الاستحقاق بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة
المحتوى المعلوماتي	تحتوي على معلومات متعلقة بدورة الاستغلال والدورة السابقة. N-1
الأهداف العامة	كلاهما يهدف لتوفير معلومات مالية صادقة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.
الفرضيات الأساسية	تبني فرضيتي محاسبة الاستحقاق واستمرارية الاستغلال كقواعد حاكمة لإعداد التقارير.
الخصائص النوعية للمعلومة المالية	التركيز على خصائص: الملاءمة، المصداقية (التمثيل الصادق)، والقابلية للمقارنة والفهم.

هيكلة القوائم المالية	إلزامية تقديم القوائم الخمس (الميزانية، النتائج، تدفقات الخزينة، تغير الأموال الخاصة، والملحق).
قواعد التقييم في المخزون	منع LIFO والاعتماد على FIFOأو التكلفة المتوسطة المرجحة
الأصول الثابتة	تطابق شبه كبير في القواعد المتعلقة بالأصول المادية مع المعيار (IAS 16) والأصول المعنوية مع المعيار (IAS 38).
الضرائب المؤجلة	اعتماد النظام الجزائري على المعيار IAS 12 في معالجة الضرائب على الدخل.
المؤونات والالتزامات	التوافق في تعريف ومعالجة المؤونات والخصوم المحتملة وفق المعيار IAS 37.
الإعانات الحكومية	تقيم الإعانات الحكومية بالقيمة العادلة بما فيها المنح غير النقدية ولا يعترف بها إلا إذا توفر قناعة أن المؤسسة ستلتزم بالشروط المتعلقة بها وأن الإعانات سيتم استلامها. وهو ما يتوافق المعيارIAS20 والفقرة (124-5)
تكاليف التطوير	تسجل ضمن عناصر الأصول غير ملموسة فقط إذا تمكنت المؤسسة من تبيان بعض الشروط وهوما يتوافق مع SCF
معالجة مؤونات الأعباء والخسائر	حسب المعيار (IAS37) فإن مؤونات الأعباء والخسائر والأخطار ينبغي تحديثها ومراجعتها وهذا عند القيام بعملية حساب القيمة الحالية لمؤونات الأعباء والأخطار مما يعني أن القيمة الحالية سوف ترتفع عند نهاية كل دورة محاسبية. وهذه المعالجة تتوافق مع معالجة النظام المحاسبي المالي لمؤونات الأعباء والخسائر.
العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية	حسب النظام المحاسبي المالي يجب أن تسجل المعاملة بالعملة الأجنبية عند الاعتراف الأولي بالعملة الوطنية. وتسجل فروقات الصرف الناشئة بسبب تقلبات أسعار الصرف حسب الحالة في الأعباء أو في المنتوجات للسنة المالية. وهي نفس المعالجة التي جاء بها المعيار المحاسبي (IAS21 أثار التغيرات في أسعار صرف العملات)
تعريف عناصر القوائم المالية	الاعتماد على المنفعة الاقتصادية كأساس للتعريف

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على (سعيداني و رزيقات، 2018، الصفحات 265-267)

ثالثا- صعوبات تحديث النظام المحاسبي المالي:

ومن أهمها: (الخديم و بارودي، 2021-2022)

- عدم توفر معايير محاسبية وطنية

- عدم توفر هيئة تنظيمية يحتكم لها لمعالجة المشاكل المحاسبية

- قصور في فهم تطبيقات وفلسفة معايير المحاسبة الدولي، خاصة من قبل المدارس المتخصصة وكذا المعاهد والجامعات، وكذا الهيئات المهنية في مجال المحاسبة من خبراء ومدققي الحسابات.

- تأخر في تطبيق النظام المحاسبي المالي بسبب نقص في تكوين وتدريب المحاسبين على مستوى المؤسسات الجزائرية.

- عدم وجود جهة تشريع مستقلة (غير حكومية) بالجزائر تساهم في دعم قدرة المؤسسات الجزائرية على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومتابعتها.

- النظام المحاسبي المالي لم ينشأ أو يتطور كاستجابة لمتطلبات وتفاعلات البيئة المحلية في المجال المحاسبي بالدرجة الأولى كتمهيد للتأقلم مع البيئة الدولية، وبالتالي غلب عليه طابع الاقتباس بشكل رئيسي من الدول المتطورة مثل فرنسا؛

- عدم التكييف مع الإصدارات الجديدة من معايير التقارير المالية الدولية التي تعالج قضايا محاسبية بتوضيحها أو إعادة صياغة طرق معالجتها؛

- الطبيعة القانونية الصارمة (قانون، مرسوم قرار....) أي تعديل بسيط يتطلب مساراً تشريعياً طويلاً ومعقداً، مما يجعله عاجزاً عن ملاحقة التعديلات الدولية السريعة.

- تخشى المؤسسات تبني معايير تقييم حديثة (مثل القيمة العادلة) لأنها قد تؤدي إلى أرباح وهمية أو خسائر غير معترف بها جبائياً، مما يجعل الأولوية دائماً للامتثال الضريبي على حساب الصدق المحاسبي

- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة

- ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى غياب الوعي المحاسبي في الكثير من المؤسسات الجزائرية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة مرجعاً أساسياً يربط بين النظرية والتطبيق في هذا البحث، حيث تساعد على فهم تطور الموضوع وتحديد الفجوات العلمية التي لا تزال بحاجة إلى دراسة وتطوير، مما يساهم في إبراز القيمة المضافة لهذا البحث.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

فيما يلي الدراسات المكتوبة باللغة العربية وهي مرتبة ترتيبا زمنيا من الأقدم إلى الأحدث:

- دراسة رزيقات بوبكروسعيداني محمد السعيد (2015)

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان **"مدى ارتباط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS) بالإفصاح والشفافية وانعكاساتها على تطوير التقارير المالية"**، نشر بتاريخ 30جوان 2015 عن مجلة البديل الاقتصادي المجلد2015 العدد 03 الصادرة عن مخبر سياسات التنمية الريفية في السهوب بجامعة زيان عاشور بالجلفة -الجزائر- سنة 2015.

تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للتقارير المالية (IAS/IFRS)، وبحث مدى ارتباطها الوثيق بمفهومي الإفصاح والشفافية، مع بيان انعكاس هذا الارتباط على جودة التقارير المالية في ظل العولمة المالية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود ارتباط طردي بين الالتزام بالمعايير الدولية وبين مستوى الشفافية والإفصاح، تطبيق معايير (IAS/IFRS) يؤدي بالضرورة إلى إنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية تلبي احتياجات أسواق رأس المال العالمية، جودة المعايير تنعكس مباشرة على جودة المعلومات المحاسبية من حيث الموثوقية والقدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة.

-دراسة قسوم حنان (2016)

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه مناقشة، بكلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية تخصص محاسبة، مالية وتدقيق بجامعة فرحات عباس بسطيف- الجزائر- سنة 2016، بموضوع يحمل عنوان: **"أثر الافصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية-دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بسطيف-"**

أجابت الباحثة من خلال عرض الاطروحة على التساؤل الرئيسي والذي كان الى أي مدى يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي وفق نظام المحاسبة المالي على جودة القوائم المالية، وتظهر أهمية هذه الإشكالية نتيجة للدعوات المتزايدة لتوحيد الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي وتبني معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRSالتي تحظى بالقبول العام، لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها والإفصاح عنها في شكل قوائم مالية صادقة وذات جودة عالية.

وخلصت الى أن جودة القوائم المالية تعتمد على نجاح الممارسة المحاسبية للنظام المحاسبي المالي والتي يكفلها التطبيق السليم لمعايير التقارير المالية الدولية وتحديثها المستمر، على اعتبار أنها في تطور دائم حسب مستجدات البيئة المحيطة. الا أن الوصول الى التطبيق الامثل للنظام المحاسبي المالي يتطلب المزيد من الوقت. كما تشير النتائج المتوصل إليها إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة متوسط، بالإضافة إلى أنه هناك تأييد كبير من طرف المستجوبين على مساهمة الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة القوائم المالية.

- دراسة محمد رامزجودي، امينة جودي (2017)

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان " **مساهمة معايير المحاسبة الدولية في دعم الإفصاح المحاسبي**"، نشر بتاريخ 30أفريل 2017 عن مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة المجلد 02 العدد 01 الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر سنة 2016.

يهدف هذا المقال إلى التعريف بالإفصاح المحاسبي وبيان أنواعه ومقوماته، بالإضافة إلى التعريف بمعايير المحاسبة الدولية، وإظهار مزايا هذه المعايير، وذلك من خلال التطرق إلى دراسة بعض المعايير المحاسبية الدولية وتوضيح كيفية مساهمة كل معيار في دعم الإفصاح المحاسبي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تطبيق الشركات لمعايير المحاسبة الدولية يساهم في دعم الإفصاح المحاسبي، وفي توفير جميع احتياجات مستخدمي القوائم المالية، من خلال تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية لم يكن بالإمكان توفيرها في ظل الأنظمة المحاسبية التقليدية. مما يستدعي ضرورة العمل على إصدار قوانين تفرض على الشركات الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

- دراسة واضح صالح (2020)

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه مناقشة، بكلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية تخصص بنوك، مالية ومحاسبة بجامعة محمد بوضياف -المسيلة- سنة 2020، بموضوع يحمل عنوان: " **أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي - دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية** "-

تعالج هذه الاطروحة واقع الافصاح المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS وطرق الافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي SCF منذ سنة 2010، من خلال دراسة عينة من اراء ممثلي الافصاح المحاسبي والضريبي في المؤسسات ومتمثلين في: خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات، والمستشارين الجبائيين بالإضافة إلى دراسة وتحليل القوائم المالية والتصريحات الجبائية لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحديد حجم التهرب الضريبي المترتب عن اختلالات الافصاح المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي،

وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق قواعد الافصاح المحاسبي التي نص عليها النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS يمكن ان تساهم في الحد من التهرب الضريبي من خلال تحديد الوعاء الضريبي بصورة تعبر عن الصورة الحقيقة لنتائج المؤسسات حسب اراء المستجوبين وهذا ما تم التأكد منه من خلال دراسة حالة بعض المؤسسات والتي تمثل نشاطها في الاستيراد والتصدير والانتاج، والاشغال العمومية.

- دراسة ظريف مريم (2021)

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه مناقشة، بكلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية تخصص محاسبة وتدقيق بجامعة أمحمد بوقرة - بومرداس-سنة 2021، بموضوع يحمل عنوان: " **مدى استجابة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي-دراسة حالة -**"

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى استجابة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي IAS/IFRS في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، ولقد اعتمدت الدراسة على شرح وعرض محتوى هذه المعايير ومقارنتها مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي من جهة، ومع ما احتوته التقارير المالية للمؤسسات محل الدراسة من جهة أخرى. وقد تم الاعتماد على دراسة حالة للتقارير المالية لثلاث مؤسسات

اقتصادية تتمثل في: مؤسسة صناعية "مؤسسة سوناطراك"، مؤسسة خدماتية "مؤسسة الأوراسي" ومؤسسة مالية "بنك السلام-الجزائر".

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها أن التقارير المالية للمؤسسات محل الدراسة تتوافق كليا من حيث الشكل التي عرضت فيه والإطار المفاهيمي مع المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، أما من حيث قياس وتقييم عناصرها فهناك توافق نسبي، ولعل أهم اختلاف يكمن في عدم امكانية المؤسسات إعادة تقييم عناصر تقاريرها المالية وفق أسلوب القيمة العادلة مما يعطيها مصداقية وشفافية أكثر.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الإنجليزية

فيما يلي الدراسات المكتوبة باللغة الأجنبية وهي مرتبة ترتيبا زمنيا من الأقدم إلى الأحدث:

- **دراسة Vera Palea(2013)**

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان " **IAS/IFRS and financial reporting quality: Lessons from the European experience**"، نشر بتاريخ 07 أكتوبر2013 عن مجلة China Journal of Accountingالمجلد 06 العدد 04 الصادرة عن NETHERLAND-Sun Yat-sen University- سنة 2011.

ناقشت هذه الدراسة أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) في أوروبا على جودة القوائم المالية، حيث بينت الدراسة أن اللائحة الأوربية 2002/1606 حددت هدفا فعالا يتمثل في تحسين نوعية التقارير المالية؛ وأن الهدف الأساسي من اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الاتحاد الأوروبي هو ضمان مستوى أعلى من الإفصاح والشفافية والتي تؤدي بدورها إلى فعالية وكفاءة السوق المالي. اعتمدت هذه الدراسة على استعراض الدراسات التجريبية التي بينت أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يحسن من جودة القوائم المالية.

وتوصل الباحث إلى أنه يمكن تحديد جودة القوائم المالية من خلال التعرف على مدى تحقق الخصائص النوعية الرئيسية والثانوية (القابلية للتحقق القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب، القابلية للفهم)، كما أشار الباحث إلى وجود طرق أخرى يمكن من خلالها قياس موثوقية جودة القوائم المالية من بينها جودة المحاسبة التي تركز على إدارة الأرباح أو طريقة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب.

- **دراسة Abdelmalek Reguig،Asmaa Mohammed Benahmed (2024)**

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان **"The impact of the application of international accounting standards IAS/IFRS on financial statements «empirical study; MASCARA's enterprise»"**، نشر بتاريخ 20 ديسمبر2024 عن مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 17 العدد 02 الصادرة عن جامعة محمد بوضياف -المسيلة - الجزائر سنة 2008

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على البيانات المالية من خلال دراسة تجريبية تستند إلى استبيان وُزّع على مجموعة من الشركات في ولاية معسكر

وقد خلصت الى أن معايير المحاسبة تُؤدي دورًا هامًا في تحسين جودة وشفافية البيانات المالية، وتوفير معلومات دقيقة وموثوقة للمستثمرين والجهات المانحة وعامة الجمهور. لذا، يجب على الشركات العمل على تطبيق معايير المحاسبة بشكل صحيح ودقيق، والامتثال للقوانين والتشريعات المحلية والدولية المتعلقة بالمحاسبة والتقارير المالية. كما أشارت إلى أن معايير المحاسبة

تخضع للتحديث والتطوير المستمر، بهدف توفير مزيد من الشفافية والدقة في البيانات المالية، وتلبية الاحتياجات المتغيرة للأسواق المالية والمستثمرين. لذلك، أكدت ضرورة مواكبة الشركات للتطورات المحاسبية والتقنية ذات الصلة، والعمل على تطبيق أحدث معايير المحاسبة والأساليب الحديثة في إعداد البيانات المالية، لتحسين جودتها وتعزيز الثقة بها.

- دراسة Fatima El Zahra Fenazi ،Rima Dafri،Mohamed saad Eddine Belkhiri(2025)

الدراسة عبارة عن مقال بعنوان **" Enhancing Accounting Disclosure in Algeria Through IFRS for SMEs: An Analytical Approach»"** نشر بتاريخ 15 أفريل 2025 عن مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد المجلد 07 العدد 01 الصادرة عن جامعة زيان عاشور بالجلفة -الجزائر سنة 2019

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ممارسات الإفصاح المحاسبي في الجزائر وتحديد أوجه القصور فيها مقارنةً بالمعايير الدولية، مع التركيز على إمكانية تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs). شملت العينة 70 منشأة جزائرية تم اختيارها عشوائيًا للفترة 2010-2021.

خلصت النتائج إلى أن النظام المحاسبي الجزائري الحالي بحاجة إلى تجديد شامل ليتماشى مع البيئة الاقتصادية، لا سيما وأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثل 98% من إجمالي المنشآت. وبالتالي، يبرز تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كضرورة ملحة لا ينبغي تأجيلها.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

جدول رقم (01-05): مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

	عنوان الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسات العربية	- دراسة رزيقات بوبكر وسعيداني محمد السعيد (2015) بعنوان "مدى ارتباط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS/IAS) بالإفصاح والشفافية وانعكاساتها على تطوير التقارير المالية"	- وصّلت الدراستان إلى استنتاج مشترك أن الالتزام بمعايير IAS/IFRS يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح والشفافية وبالتالي جودة التقارير المالي -كلتا الدراستين تتمحور حول العلاقة بين المعايير الدولية (IAS/IFRS) والإفصاح في التقارير المالية.	- لا يتطرق لأثر البيئة الاقتصادية أو النظام المحاسبي المحلي - مقال علمي محكّم نظري-تحليلي بحت - دراسة عامة دون تخصيص بيئة محددة - تمت الدراسة سنة 2015
	-دراسة قسوم حنان (2016) بعنوان: "أثر الافصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية-دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بسطيف-"	-كلتا الدراستين في الجانب التطبيقي الميداني على مؤسسات جزائرية -. كلتاهما تدرسان الواقع الجزائري تحديداً، وتتخذان من النظام المحاسبي المالي (SCF) الصادر سنة 2007 والمُطبَّق سنة 2010 إطاراً تشريعياً مرجعياً للدراسة.	-عينة الدراسة: مؤسسات اقتصادية بولاية سطيف - اعتبرت الإفصاح سبب وجودة القوائم المالية هي النتيجة في حين أن دراستنا اعتبرت تبني المعايير الدولية هي السبب والإفصاح هو النتيجة - تمت الدراسة سنة2016

	- دراسة محمد رامز جودي، امينة جودي (2017) بعنوان " مساهمة معايير المحاسبة الدولية في دعم الإفصاح المحاسبي"	- كلتا الدراستين تعتبران الإفصاح المحاسبي الأداة الرئيسية لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية -كلتاهما توصلتا إلى الاستنتاج ذاته: أن تطبيق المعايير الدولية يساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي وتوفير معلومات مالية لا تستطيع الأنظمة المحاسبية التقليدية تقديمها.	-الدراسة عامة دون تخصيص بيئة محددة -تصنيف مساهمة كل معيار منفرداً في الإفصاح - تحليل نظري للمعايير فحسب -تمت الدراسة في 2017
	- دراسة واضح صالح (2020) بعنوان: " أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي - دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية -"	- كلتاهما تدرسان واقع الإفصاح في ظل تطبيق SCF منذ 2010، وتتخذان من التفاوت بين قواعد SCF ومتطلبات IAS/IFRS محوراً أساسياً، وتتضمنان مقارنة بين النظامين - تستعملان الاستبيان كأداة أساسية على عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات - تشتركان في تناول العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والجانب الضريبي في الجزائر	الدراسة لا تقترح تحيين النظام المحاسبي المالي :SCF - الجانب الجبائي هو محور الدراسة في حين دراستنا تتناوله كعائق - الوعاء الضريبي محدَّد كمياً وتحليلياً في القوائم المالية لمؤسسات حقيقية بينما في دراستنا مشار اليه ضمنيا.
	- دراسة ظريف مريم (2021) بعنوان: " مدى استجابة التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي-دراسة حالة	- كلتا الدراستين مدى توافق SCF مع متطلبات IAS/IFRS. - كلتاهما تُشيران إلى ضرورة مواكبة التطورات الدولية المستمرة للمعايير. - كلتاهما تعتمدان المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج المقارن لمقارنة SCF بـIAS/IFRS، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي. - تشتركان في تناول متطلبات الإفصاح المحاسبي والقياس والتقييم وفق IAS/IFRS مقارنةً بما جاء به SCF، وتُقرّان بوجود توافق نسبي بين النظامين وليس توافقاً كاملاً	- دراسة حالة مباشرة لثلاث قوائم مالية حقيقية: سوناطراك، الأوراسي، بنك السلام - لم يتطرق الى التهرب الضريبي - المتغير التابع الاستجابة الفعلية للتقارير المالية لثلاث مؤسسات كبرى - الدراسة تمت في 2021

الدراسات الأجنبية	-دراسة VeraPalea(2013) بعنوان "IAS/IFRS and financial reporting quality: Lessons from the European experience"،	-تتفق الدراستان على أن الغرض الأساسي من تبني معايير IAS/IFRS هو الارتقاء بمستوى الإفصاح والشفافية - كلاهما يخلص إلى أن الاعتماد على المرجعية الدولية يساهم بشكل إيجابي في تحسين نوعية التقارير المالية مقارنة بالنظم المحلية التقليدية.	- ركزت على التجربة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) - طبيعة البيئة الاقتصادية التي أجريت عليها الدراسة: متطورة ذات أسواق مالية كفء ونضج في الممارسة المحاسبية. -ناقشت مدى نجاح التوجه الإلزامي للاتحاد الأوروبي في فرض المعايير. في حين دراستنا تناقش مدى قدرة النظام المحلي (SCF) المقتبس عن المعايير الدولية على الامتثال أمام التحديات المحلية
	- دراسة Asmaa Mohammed Abdelmalek ،Benahmed (2024)Reguig بعنوان "The impact of the application of international accounting standards IAS/IFRS on financial statements «empirical study; MASCARA's enterprise»"،	-تلتقي الدراستان في البحث حول أثر تبني المعايير الدولية (IAS/IFRS) على جودة القوائم والتقارير المالية. - اعتمدت الدراستان المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج الاستنباطي في الجانب التطبيقي باستخدام أداة الاستبيان -اتفقت الدراستان على أن تطبيق المعايير الدولية يؤدي إلى تحسين شفافية المعلومات المالية وزيادة موثوقيتها لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة	- ركزت الدراسة الميدانية على مؤسسات ولاية معسكر - عينة الدراسة شملت محاسبي الشركات فقط -ركزت على القوائم المالية بحد ذاتها (الميزانية، جدول تدفقات الخزينة) كأوعية للمعلومات.
	-دراسة Mohamed saadEddine Belkhiri , Rima Dafri,Fatima El Zahra fenazi (2025) بعنوان "Enhancing Accountin Disclosure in Algeria Through IFRS for SMEs: An Analytical Approach"	-تلتقي الدراستان في السعي نحو إيجاد آليات لتعزيز الإفصاح المحاسبي في الجزائر وتطوير جودة التقارير المالية عبر تبني المعايير الدولية. - تتفق الدراستان على أن النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) يعاني من فجوات مقارنة بالمعايير الدولية، وأنه بحاجة ماسة "تحيين" ليتماشى مع البيئة الاقتصادية الحالية.	- ركزت بشكل تخصصي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ومعيار IFRS for SMEs. - اعتمدت على منهج تحليلي لبيانات 70 كيان جزائري للفترة (2010-2021) لقياس مستويات الإفصاح الفعلي.

المصدر: من إعداد الطالبة

خلاصة الفصل

تعد ظاهرة الإفصاح المحاسبي الركيزة الجوهرية التي يستند إليها نظام الاتصال المالي المعاصر، حيث تهدف في أبعادها المفاهيمية إلى تقليص الفجوة المعلوماتية وتوفير الحماية الوقائية لمستخدمي القوائم المالية عبر تقديم صورة صادقة تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة .وقد تجسد هذا التوجه عالمياً من خلال المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IAS/IFRS) التي وضعت إطاراً تقنياً صارماً يرتكز على جودة المعلومة وتغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني لضمان توحيد لغة التقارير المالية عبر الحدود .ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر في تبني النظام المحاسبي المالية SCF من خلال القانون 07-11المستمد من معايير المحاسبة الدولية الصادرة خلال سنة 2004 وذلك لغرض تحقيق المواءمة مع هذه المرجعية الدولية، إلا أن المعايير الدولية شهدت ظهور معايير جديدة وتعديلات مختلفة على المعايير القديمة، أعدت وفقا للمتطلبات الاقتصادية العالمية مما أدى إلى حدوث فجوة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية واتساعها بشكل مستمر مما زاد من درجة الانحراف وقلل من درجة التوافق المحاسبي، بالإضافة الى ذلك إلا يزال النظام المحلي يواجه تحديات ترتبط بالجمود التشريعي، ونقص التأهيل المهني، واستمرار هيمنة المتطلبات الجبائية على الممارسة المحاسبية، مما يجعل من عملية الانتقال نحو الإفصاح الكامل والشفاف مساراً يحتاج إلى تحديثات دورية وإصلاحات بيئية شاملة تتناسب مع خصوصية النسيج الاقتصادي الجزائري وتواكب الديناميكية المتسارعة للمعايير الدولية.

الفصل الثاني

-دراسة إستبيانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين-

تمهيد

بعد أن استعرضنا في الجانب النظري من هذه الدراسة الأسس المفاهيمية للإفصاح في ظل المعايير الدولية (IAS/IFRS) ومحاولات المشرع الجزائري لمواكبتها من خلال النظام المحاسبي المالي (SCF)، يأتي هذا الفصل التطبيقي ليشكل جوهر البحث وهدفه الأساسي حيث إن الغاية من هذه الدراسة الميدانية هي تشخيص واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وأهمية تبني المعايير الدولية IAS/IFRS والتي من شأنها رفع مستوى الإفصاح في التقارير المالية، ومن خلال هذه الدراسة أيضا سنحاول الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار مدى صدق وصحة الفرضيات التي قام عليها البحث.

وسعياً لتحقيق ذلك، تم الاعتماد على الاستبيان الذي وزع على عينة متنوعة وبشكل عشوائي تشمل محافظي الحسابات، المحاسبين المعتمدين، محاسبي المؤسسات، بالإضافة إلى الأساتذة الجامعيين المتخصصين، لضمان الحصول على رؤية شاملة تجمع بين الخبرة الميدانية والمعرفة الأكاديمية

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين هما:

-المبحث الأول: دراسة تطبيقية لعينة من محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، المحاسبين المعتمدين، محاسبي الشركات، والاساتذة الجامعيين في التخصص

المطلب الأول: منهجية الدراسة التطبيقية

المطلب الثاني: عرض عينة الدراسة

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات

المطلب الأول: عرض النتائج وتحليلها

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشتها

المبحث الأول: دراسة تطبيقية لعينة من محافظي الحسابات، الخبراء المحاسبين، المحاسبين المعتمدين، محاسبي الشركات، والاساتذة الجامعيين في التخصص

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى منهجية وأدوات الدراسة المستخدمة في عملية البحث، وكذا عرض مجتمع وعينة الدراسة وطرق جمع المعلومات والنسب والمتغيرات المستخدمة في عملية التحليل، بالإضافة إلى البرامج المستعملة في معالجة المعطيات.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

1- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة التطبيقية في هذا الفصل على المنهج التحليلي الاستنباطي حيث يتم من خلال هذا المنهج تحليل المعطيات الميدانية والآراء المستقاة من فئات الدراسة، بهدف استنباط الحقائق المتعلقة بمدى مساهمة هذه المعايير في تعزيز الإفصاح، واختبار مدى مطابقة الفرضيات المطروحة مع واقع البيئة المحلية، وصولاً إلى استنتاجات علمية تفسر العلاقة بين المتطلبات الدولية والممارسة الفعلية في الجزائر.

2- أداة الدراسة

تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على أداة الاستبيان، والتي مرت بمراحل البناء والتحكيم العلمي قبل توزيعها الكترونيا على أفراد العينة المستهدفة. وعقب استرجاع الاستبيانات وجمع البيانات، تمت معالجتها آلياً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي(SPSSv22) وذلك لغرض اختبار مدى صحة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة، وقد تم تقسيم الاستبيان الى قسمين حيث شمل القسم الأول على المعلومات الشخصية بالمستجوبين، اذ تم التركيز على المؤهل العلمي والشهادة العلمية وسنوات الخبرة وذلك لتعريف المستجوبين بصفة مختصرة تعبر عن خلفيتهم العلمية والعملية والتي ستخدم الاستبيان دون التوسع في المعلومات الشخصية التي لن تفيد الاستبيان، أما القسم الثاني فتضمن 20 عبارة تندرج ضمن 04 محاور وهي كالاتي:

-المحور الأول: أهمية الإفصاح في ظل المعايير الدوليةIAS/IFRS

- المحور الثاني: تقييم الافصاح في ظل النظام SCF

- المحور الثالث: مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات الإفصاح

- المحور الرابع: عوائق ومحددات تبني المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

وقد تم مراعاة في صياغة عبارات هذه المحاور الموازنة بين الجانبين النظري والتطبيقي؛ حيث يهدف المحور الأول إلى رصد القيمة المضافة التي تقدمها المعايير الدولية لتطوير ممارسات الإفصاح، بينما يسعى المحور الثاني إلى تقييم كفاية النصوص القانونية المحلية المنظمة للإفصاح المالي. وفيما يخص المحور الثالث، فقد خُصص لقياس درجة الامتثال الفعلي للمؤسسات الجزائرية لتلك المتطلبات، وصولاً إلى المحور الرابع الذي يتناول تشخيص المعوقات الموضوعية والبيئية التي تحول دون التبني الكامل لتلك المعايير.

3- الأساليب والاختبارات الإحصائية:

-مقاييس الإحصاء الوصفي:

بحيث تم استخدام كل من التكرارات والنسب المئوية لمعرفة البيانات الشخصية لكل مفردة من مفردات الدراسة إضافة إلى استخدام المتوسطات الحسابية للتعرف على اجابات أفراد العيّنة على عبارات الإستبانة ومدى توافقها مع درجة الموافقة لسلم ليكرت الخماسي، والانحراف المعياري الذي يسمح بالتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد العينة على كل عبارة من عبارات الإستبانة عن المتوسطات الحسابية

- إختبار التوزيع الطبيعي:

يتم استخدامه لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويطلق عليه أيضا إختبار التوزيع الطبيعي حيث إذا كان مستوى المعنوية المحسوبة يفوق مستوى المعنوية 0.05 فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا ما كانت مستوى المعنوية المعتمدة أقل من 0.05 فإنها لا تتبع التوزيع الطبيعي

- اختبار (T) لعينة واحدة:

هو أداة إحصائية تُستخدم للتأكد من مدى ابتعاد أو اقتراب آراء عينة الدراسة من القيمة الحيادية، حيث يقوم بمقارنة المتوسط الحسابي لإجابات العينة بمتوسط فرضي (عادة الرقم 3 في مقياس ليكرت). وتكمن أهميته في تحويل الأرقام الوصفية إلى نتائج ذات دلالة علمية نمنح الباحث أساساً موضوعياً لقبول أو رفض فرضيات الدراسة. ويشترط استعماله في العينات التي تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار ويلكوكسون لعينة واحدة:

ويُستخدم عندما لا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي أو عندما تكون أحجام العينات صغيرة جداً. حيث يقوم بترتيب الفروق بين إجابات العينة والقيمة المفترضة تصاعدياً ليحدد مدى قوة واتجاه هذه الفروق. وتكمن أهميته في منح نتائج دقيقة وموثوقة حتى في ظل وجود قيم شاذة أو بيانات لا تحقق شروط التوزيع الطبيعي، مما يسمح بالحكم على معنوية الفرضيات.

- مقياس ليكارت:

تم الاعتماد على مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي لتحديد درجات الموافقة على العبارات المطروحة، وهو ما يتيح تحويل هذه الآراء النوعية إلى بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي الاستنباطي.

الجدول (02-01): يمثل مقياس ليكارت الخماسي والمتوسط الحسابي المرجح لكل تصنيف

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	[1-1.8[	[1.8-2.6[	[2.6-3.4[	[3.4-4.2[	[4.2-5]

المصدر: من إعداد الطالبة

- معامل الثبات والصدق (Alpha Cronbach):

المقصود به قياس ثبات أداة الاستبيان، أي أن في حالة إعادة توزيع الاستبيان كم من مرة وفي فترات مختلفة، يأخذ هذا المعامل قيمة تنحصر بين الصفر والواحد، وتكون القيمة مقبولة إذا كانت قيمتها أكبر أو تساوي 0.6 أي أن هناك ثبات وموثوقية لإجابات الأفراد للعيّنة المدروسة.

المطلب الثاني: عرض عينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مجموع:

- محافظو الحسابات والمحاسبون المعتمدون: باعتبارهم الفئة المسؤولة قانوناً عن تدقيق ومراجعة التقارير المالية وضمان صدق إفصاحاتها.
- محاسبو المؤسسات الاقتصادية: لكونهم الطرف المنفذ لمتطلبات الإفصاح عند اعداد التقارير المالية.
- الأساتذة الجامعيون المتخصصون: لما يمثلونه من مرجعية علمية وأكاديمية قادرة على تقييم المسار التطبيقي من منظور نظري واستشرافي.

2-عينة الدراسة:

نظراً لطبيعة مجتمع الدراسة المتوزع جغرافياً وصعوبة حصر كافة الفاعلين في المجال المحاسبي، تم الاعتماد على عينة قصدية من المهنيين والأكاديميين. وقد استُخدم أسلوب التوزيع الإلكتروني كأداة أساسية للوصول إلى أكبر قدر ممكن من ذوي الاختصاص، وذلك من خلال نشر الاستبيان عبر المنصات المهنية والمجموعات المتخصصة في العلوم المحاسبية والمالية. وتمثلت عينة الدراسة الفعلية في كافة الأفراد الذين استجابوا للاستبيان وأتموا الإجابة عليه بشكل كامل وصحيح خلال الفترة الزمنية المحددة لجمع البيانات. وقد تشكلت عينة الدراسة من 40 فردا من الذين استجابوا للاستبيان.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات

بعد أن قمنا في المبحث السابق بتحديد الإطار المنهجي للدراسة ووصف خصائص العينة، نخصص هذا المبحث لعرض الحصيلة الميدانية للبحث ومناقشتها. تهدف هذه المرحلة إلى تحويل البيانات الكمية والمؤشرات الإحصائية إلى دلالات علمية واقعية، تسمح لنا بتشخيص إشكالية الدراسة. ولتحقيق ذلك، تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين؛ نتناول في المطلب الأول عرض وتحليل نتائج الاستبيان وفق محاور الدراسة، لننتقل في المطلب الثاني إلى مناقشة النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: عرض النتائج وتحليلها

أولا- ثبات وصدق الاستبيان

باستعمال معامل ألفا كرونباخ نجد النتائج التالية:

الجدول رقم (02-02): معامل ألفا كرونباخ

عدد البنود	معامل ألفا كرونباخ
23	.710

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS V22

وحسب الجدول أعلاه، والمستخرج من خلال برنامج SPSS V22 نرى بأن معامل الفا كرونباخ بلغ نسبة 71% وهي نسبة جيدة تدل على ثبات أداة الدراسة وارتفاع درجة الاتساق الداخلي.

ثانيا-تحليل نتائج القسم الأول: خصائص العينة

تم من خلال هذه الدراسة استهداف عيّنة من محافظي الحسابات، المحاسبين المعتمدين، الاساتذة الجامعيين، محاسبي الشركات وذلك بمختلف، مؤهلاتهم العلمية، الخبرة المهنية. وسنوات الخبرة وبغية تسهيل عملية تحليل النتائج إحصائيا تم عرضها في دوائر نسبية مترجمة في جداول بيانية مع إرفاقها بتحليلات وتفسيرات خاصة بكل جدول من الجداول. وقد تم الحصول على النتائج التالية:

1- بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي:

الشكل رقم (02-01): الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

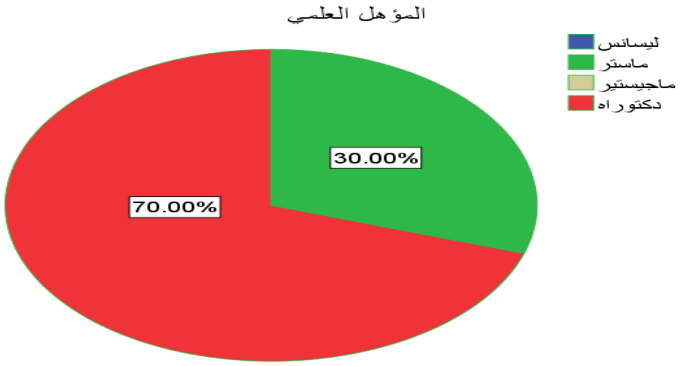

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية

الجدول رقم (02-03): توزيع أفراد العينة حسب متغيّر المؤهل العلمي

ليسانس	00	%00
ماستر	12	%30
ماجيستير	00	%00
دكتوراه	28	%70
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

•التحليل:

تُظهر النتائج أن الفئة الغالبة في عينة الدراسة هي فئة الحاملين لشهادة الدكتوراه، بواقع 28 مفرداً وبنسبة مئوية بلغت 70% من إجمالي العينة. تليها في المرتبة الثانية فئة الحاملين لشهادة الماستر بـ 12 مفرداً وبنسبة بلغت 30%. في حين سجلت الدراسة عدم وجود أي مشاركين من فئة الليسانس أو الماجيستير (00%).

•التفسير:

-إن استحواذ حملة شهادة الدكتوراه والماستر على كامل العينة (100%) يشير إلى أن المستجوبين يمتلكون خلفية علمية قوية وتخصصية دقيقة. هذا الارتفاع يعطي مصداقية كبيرة للإجابات، خاصة وأن موضوع الدراسة (المعايير الدولية والإفصاح) يتطلب إدراكاً نظرياً عميقاً.

- بما أن العينة تضم أساتذة جامعيين ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين، فمن المنطقي أن نجد هذه المؤهلات العليا، حيث تشترط هذه المهن مستويات أكاديمية متقدمة في الجزائر.

2- بالنسبة لمتغير الشهادة المهنية:

الشكل رقم (02-02): الدائرة النسبية لتوزيع أفراد العينة حسب متغير الشهادة المهنية

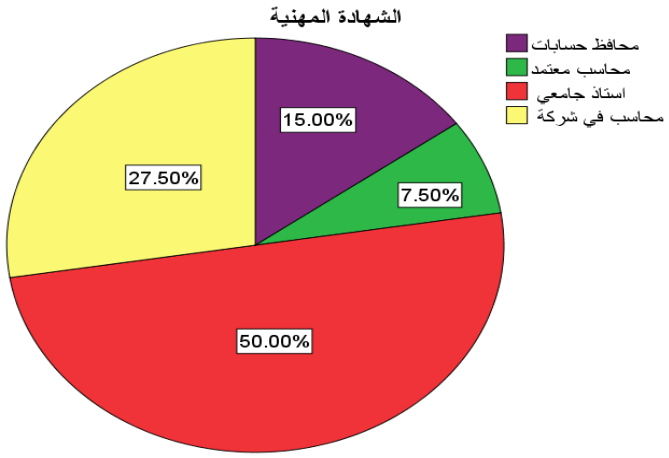

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

الجدول رقم (02-04): توزيع أفراد العينة حسب متغيّر الشهادة المهنية

الشهادة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
محافظ حسابات	06	%15
محاسب معتمد	03	%7.5
أستاذ جامعي	20	%50
محاسب في شركة	11	%27.5
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

•التحليل:

تظهر النتائج أن فئة الأساتذة الجامعيين تمثل النسبة الأكبر في عينة الدراسة بواقع 20 مفرداً، أي ما يعادل نصف العينة تماماً بنسبة 50%. تأتي في المرتبة الثانية فئة محاسبي الشركات بـ 11 مفرداً وبنسبة بلغت 27.5%. في حين بلغت نسبة محافظي الحسابات 15% (6 مفردات)، تليها فئة المحاسبين المعتمدين بنسبة 7.5% (3 مفردات).

• التفسير:

إن استحواذ الأساتذة الجامعيين على نصف العينة يضمن إثراء الدراسة بالجانب النظري والأكاديمي المعمق حول المعايير الدولية (IAS/IFRS). وفي المقابل، فإن وجود محاسبي الشركات ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين (بمجموع يمثل 50% الأخرى) يضمن الحصول على رؤية ميدانية وعملية لواقع تطبيق نظام SCF في المؤسسات الجزائرية كما أن هذا التنوع في الشهادات المهنية يشير إلى أن الاستبيان استهدف جميع الأطراف الفاعلة في الموضوع وهو ما يعزز من الشمولية، الموضوعية والدقة على النتائج المستخلصة، مما يدعم صحة اختبارات الفرضيات اللاحقة.

3- سنوات الخبرة:

الجدول رقم (02-05): توزيع أفراد العينة حسب متغيّر سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 10 سنوات	29	%72.5
من 10 إلى 20 سنة	09	%22.5
أكثر من 20 سنة	02	%05
المجموع	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

•تحليل النتائج:

تُظهر النتائج أن الفئة الأكبر من أفراد العينة هم من ذوي الخبرة المهنية التي تقل عن 10 سنوات، بواقع 29 مفرداً وبنسبة مئوية بلغت 72.5%. تأتي في المرتبة الثانية الفئة التي تتراوح خبرتها بين 10 إلى 20 سنة بـ 9 أفراد وبنسبة بلغت 22.5%. في حين سجلت فئة ذوي الخبرة الطويلة التي تتجاوز 20 سنة النسبة الأقل بواقع مفردتين فقط وبنسبة 5%.

•التفسير:

إن سيطرة فئة "أقل من 10 سنوات" تشير إلى أن معظم أفراد العينة هم من الجيل الذي تلقى تكوينه الأكاديمي أو بدأ ممارسته المهنية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر عام 2010. هذا يعزز من قدرة العينة على استيعاب متطلبات الإفصاح الحديثة والمعايير الدولية، كونهم أكثر انفتاحاً على الممارسات المحاسبية المعاصرة مقارنة بالجيل القديم، أما وجود فئات الخبرة المتوسطة والطويلة (27.5% مجتمعة) يمثل صمام أمان للنتائج، فهذه الفئات توفر رؤية نقدية مبنية على المقارنة بين ما كان عليه الإفصاح سابقاً وما أصبح عليه الآن، مما يعطي شمولية للحكم على مدى فعالية المعايير الدولية في تعزيز الموثوقية.

ثالثا- تحليل نتائج القسم الثاني: محاور الدراسة

1- المحور الأول (أهمية الإفصاح في ظل المعايير الدولية(IAS/IFRS:

الجدول رقم (02-06): نتائج الاستبيان حول المحور الأول

العبارة	التكرار والنسبة	غير مو افق بشدة	غير مو افق	محايد	مو افق	مو افق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1-تضمن قواعد الإفصاح الدولية القابلية للمقارنة بين التقارير المالية للمنشآت المختلفة مهما اختلفت بيئتها الجغرافية.	التكرار	00	00	01	20	19	4.4500	0.55238	موافق بشدة
	%	%00	%00	%2.5	%50	%47			
2-يتجاوز الإفصاح في ظل المعايير الدولية مجرد عرض الأرقام ليشمل تفسيرات نوعية توضح ظروف نشأة هذه الأرقام	التكرار	00	01	00	11	28	4.6500	0.62224	موافق بشدة
	%	%00	%2.5	%00	%27.5	%70			
3-يعد الالتزام الدقيق بالقواعد المحاسبية الدولية الضمانة الأساسية لتحقيق افصاح شامل وواضح في التقارير المالية	التكرار	00	00	03	07	30	4.6750	0.61550	موافق بشدة
	%	%00	%00	%7,5	%17,5	%75			
4- يوفر المعايير الدولية إطاراً يضمن الإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تؤثر على قرارات المستثمرين	التكرار	00	01	01	08	30	4.6750	0.65584	موافق بشدة
	%	%00	%2,5	%2,5	%20	%75			
	التكرار	00	00	13	07	20			

5- تسمح المعايير الدولية بتقديم إفصاحات إضافية اختيارية تتجاوز الحد الأدنى المطلوب إذا كانت تخدم مصلحة المستخدمين.	%	%00	%00	%32.5	%17.5	%50	4.1750	0.90263	موافق بشدة
6- تساهم معايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS من خلال شفافية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية ووصف السياسات المحاسبية على الحد من التهرب الضريبي.	التكرار	01	00	00	08	31	4.7000	0.72324	موافق بشدة
	%	%2.5	3.4	15.5	%20	%77.5			
المجموع							4.5542	0.45976	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

•التحليل والتفسير:

- حقق المحور ككل متوسط حسابي بلغ 4.5542 وهي قيمة تقع ضمن نطاق "موافق بشدة" في مقياس ليكرت الخماسي وانحراف معياري بلغ 0.45976(أقل من 1) مما يشير إلى انسجام كبير وقناعة تامة لدى عينة الدراسة بأهمية الإفصاح التي توليه المعايير الدولية.

-إن حصول عبارة رقم (6) على أعلى متوسط حسابي (4.7000) يعكس قناعة العينة بأن الشفافية التي تفرضها المعايير الدولية (IAS/IFRS) في وصف السياسات المحاسبية والإفصاح الدقيق يقلص من فرص التلاعب المالي والتهرب الضريبي.

- سجلت العبارات رقم (2)و(3)و(4) أعلى مستويات التوافق في المحور بمتوسطات حسابية مرتفعة جداً تراوحت بين (4.65) و (4.67)، مع اتجاه عام "موافق بشدة". ويلاحظ أن نسبة كبيرة جداً من العينة (70% إلى 75%) اختارت استجابة "موافق بشدة" لهذه العبارات تحديداً. ويؤكد هذا الانسجام في الآراء أن عينة الدراسة ترى في تبني المعايير الدولية المحدود يفرض وضع استراتيجية إفصاح شاملة تتجاوز الإفصاح الكمي بحيث توفر كافة التفسيرات والمعلومات الجوهرية التي ترفع من قيمة الفائدة للمعلومة المحاسبية لدى المستخدمين، لاسيما المستثمرين منهم.

- الموافقة الشديدة على العبارة 01 بمتوسط (4.45) تعني أن العينة ترى في المعايير الدولية لغة محاسبية عالمية تسمح للشركات بالاندماج في الأسواق الدولية وجذب الاستثمارات.

- على الرغم من أن العبارة الخامسة حظيت باتجاه إيجابي عام، إلا أنها سجلت أدنى متوسط حسابي (4.1750) وأعلى نسبة حياد (32.5%) في المحور الأول واعلى تشتت (انحراف معياري =0.90263) ويمكن تفسير هذا التباين النسبي في الآراء إلى اعتياد المحاسبون والممارسون في البيئة الجزائرية على الالتزام بالحد الأدنى الذي يفرضه القانون والنظام الجبائي. لذا، فإن فكرة تقديم "إفصاحات اختيارية" إضافية قد تبدو غريبة أو غير ضرورية لبعض الممارسين، وكذلك تخوف بعض الممارسين من التكاليف المرافقة للإفصاحات الإضافية. ومع ذلك، فإن موافقة نصف العينة بشدة على هذه العبارة تؤكد وجود وعي متنامٍ لديهم بأن الإفصاح الاختياري يمثل قيمة مضافة تعزز من تنافسية المؤسسة وتخدم مصلحة مستخدمي القوائم المالية بشكل أفضل.

2-المحور الثاني تقييم الافصاح في ظل النظام SCF

الجدول رقم (02-07): نتائج الاستبيان حول المحور الثاني

العبارة	التكرار والنسبة	غير مو افق بشدة	غير مو افق	محايد	مو افق	مو افق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1- توفر النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي (SCF) إطاراً كافياً لتحقيق مستويات الإفصاح المطلوبة في المعايير الدولية	التكرار	02	19	06	09	04	2.8500	1.14466	محايد
	%	%05	%47.5	%15	%22.5	%10			
2- تحمل التقارير المالية المعدة وفق (SCF) القدر الكافي من المعلومات التي تلبي أصحاب المصالح	التكرار	02	18	05	12	03	2.9000	1.12774	محايد
	%	%05	%45	%12.5	%30	%7.5			
3- تضمن القوائم المالية المعدة وفق نظام (SCF) المقارنة مع التقارير المالية الدولية	التكرار	02	18	07	10	03	2.8500	1.09895	محايد
	%	%05	%45	%17.5	%25	%7.5			
4- تتوافق القواعد المحاسبية الواردة في نظام (SCF) بشكل جوهري مع مبادئ الاعتراف والقياس المنصوص عليها في المعايير الدولية..	التكرار	13	08	07	06	06	2.6000	1.46410	محايد
	%	%32.5	%20	%17.5	%15	%15			
5- يُغطي نظام (SCF) نظرياً الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح التي تفرضها المعايير الدولية، لكنه يفتقر للتفاصيل النوعية المعمقة..	التكرار	00	00	10	12	18	4.2000	0.82275	موافق بشدة
	%	%00	%00	%25	%30	%45			
المجموع							3.0800	0.89763	محايد

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

•التحليل والتفسير:

- حصل المحور ككل على متوسط حسابي إجمالي قدره (3.0800)، مما يضعه في نطاق "محايد" حسب سلم ليكارت الخماسي مع ارتفاع قيم الانحراف المعياري في معظم العبارات (أكبر من 1)، مما يشير إلى وجود تباين واضح وتشتت في آراء أفراد العينة حول مدى توافق النظام المحلي مع المعايير الدولية.

- سجلت العبارة الخامسة أعلى متوسط حسابي في المحور (4.2000) باتجاه "موافق بشدة". ويفسر هذا في رؤية العينة أن نظام (SCF) استلهم إطاره العام من المعايير الدولية، لكنه ظل قاصراً عن مواكبة التفاصيل الدقيقة والنوعية التي تميز المعايير الدولية (IAS/IFRS)، خاصة في جوانب الإفصاح المعمق.

- حصلت العبارة الرابعة على أدنى متوسط (2.6000) باتجاه "محايد" ويعود ذلك للتوزع المتناقض حيث نجد أن 32.5% من العينة (13 مفرداً) "غير موافقين بشدة" على وجود توافق جوهري، بينما في المقابل هناك 30% (12 مفرداً) بين "موافق" و"موافق بشدة" وهو ما أثر على نتيجة المتوسط الحسابي ،كما يلاحظ وجود تشتت كبير بين أفراد العينة (انحراف معياري الأكبر في المحور =1.46) ويعود سبب ذلك الى ان البعض يرى أن نظام (SCF) رغم استناده للمعايير الدولية إلا ان هناك فجوات كبيرة في طرق القياس (مثل القيمة العادلة) والاعتراف مقارنة بالمعايير الدولية.(غالبا فئة الاكاديميين) اما البعض الاخر فيرى أن النظام المحاسبي المالي قدم قفزة نوعية ونقل الممارسة المحاسبية في الجزائر لتصبح أقرب ما يكون للمبادئ الدولية مقارنة بالمخطط الوطني السابق، وبالتالي يعتبرون التوافق جوهرياً ضمن الإمكانيات المتاحة (غالبا فئة الممارسين) إضافة الى غياب الطرق التطبيقية الرسمية في الجزائر التي تشرح كيفية معالجة الفروقات الجوهرية بين النظام المحلي والمعايير الدولية، مما جعل كل فئة من أفراد العينة تبني تقييمها بناءً على خبرتها الشخصية أو تكوينها الأكاديمي.

- نلاحظ أن العبارات الأولى الثلاث حققت متوسطات حسابية متقاربة جداً (2.85 -2.90)، مما يضعها جميعاً في منطقة "الحياد". كما أن نسب عدم الموافقة (بين "غير موافق" و"غير موافق بشدة") كانت هي الطاغية، حيث تراوحت بين 50% و52.5% إذ يجمع أكثر من نصف المستجوبين على أن الإطار القانوني الحالي للنظام لا يزال قاصراً على مواكبة الدقة المطلوبة دولياً. ويُفسر ذلك بأن النظام الجزائري قد تبنى المبادئ العامة للمعايير الدولية دون توفير الأدوات التطبيقية التفصيلية، مما جعل التقارير المالية المحلية تفتقر للإفصاح المعلوماتي الضروري لتلبية احتياجات أصحاب المصالح، وبالتالي يفقدها ميزة القابلية للمقارنة في الأسواق العالمية.

3-المحور الثالث: مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات الإفصاح

الجدول رقم (02-08): نتائج الاستبيان حول المحور الثالث

العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1- تكتفي المؤسسة بنشر القوائم المالية الأساسية الخمس، مع إهمال الملحق أو تقديمه بشكل مقتضب لا يوضح تفاصيل الأرقام	التكرار	00	00	01	13	26	4.2250	0.89120	موافق بشدة
	%	%00	%00	%2.5	%32.5	%65			
2- تعتمد المؤسسة الاقتصادية في تقييم أصولها على التكلفة	التكرار	00	00	01	13	26	4.6250	0.54006	موافق بشدة
	%	%00	%00	%2.5	%32.5	%65			

التاريخية وفق SCF وتتجنب الإفصاح بالقيمة العادلة.									
3- تكتفي المؤسسة الاقتصادية بتقديم الحد الأدنى من الإفصاح القانوني المطلوب محلياً دون الافصاحات الاختيارية التي تعزز من جودة الإفصاح	التكرار	00	01	01	11	27	4.6000	0.67178	موافق بشدة
	%	%00	%2.5	%2.5	%27.5	%67.5			
4- تفصح المؤسسات الاقتصادية عن كافة السياسات المحاسبية التي اعتمدتها لقياس البنود المالية الخاصة بها	التكرار	14	16	03	05	02	2.1250	1.18078	غير موافق
	%	%35	%40	%7.5	%12.5	%05			
5- تقوم المؤسسات بمراعاة الحذر من خلال تكوين احتياطات سرية أو غير معلنة	التكرار	00	03	15	10	12	3.7750	0.97369	موافق
	%	%00	%07.5	%37.5	%25	%30			
المجموع							3.8700	0.44503	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

•التحليل والتفسير:

- حصل المحور على متوسط حسابي إجمالي قدره (3.8700)، مما يشير إلى اتجاه عام بالموافقة على وجود قصور في التزام في حين تظهر النتائج انسجاماً عالياً في العبارات الثلاث الأولى (انحراف معياري منخفض)، بينما نلاحظ تشتتاً في الآراء حول العبارة الرابعة (1.18078)، مما يعكس تبايناً في تقييم مدى شفافية السياسات المحاسبية المتبعة.

- سجلت العبارتان(1و3) مستويات توافق مرتفعة جداً بمتوسطات (4.22) و (4.60) على التوالي. وتعكس هذه النتائج أن التزام المؤسسات الجزائرية هو التزام "امتثال" وليس التزام" إفصاح"؛ حيث ينصب اهتمام المؤسسات على الجانب القانوني أي ما تفرضه الهيئات الرسمية والجبائية، ولا تهتم بجودة المعلومة. حيث تتجاهل الافصاحات الاختيارية التي قد تعزز من شفافيتها مما يؤدي إلى تغليب العرض الكمي (الأرقام) على العرض النوعي (الملاحق التفسيرية). هذا السلوك يحرم الأطراف الخارجية من فهم الظروف الحقيقية لنشأة الأرقام المالية ويؤثر على تنافسيتها أمام المستثمرين الأجانب.

- حصلت العبارة الثانية على أعلى متوسط في المحور (4.62)، بينما جاءت الخامسة بمتوسط قيمته (3.77)، وتظهر هاتان النتيجتان سيطرة فكرة "الحيطة والحذر" التقليدية على المسيرين والمحاسبين في الجزائر. فالتكلفة التاريخية تُستخدم كأداة للهروب من تقلبات الأسعار التي تفرضها القيمة العادلة، كما أن الاحتياطات السرية تُعد وسيلة "لإدارة الأرباح" وتأمين المؤسسة داخلياً. هذا التوجه يتناقض جوهرياً مع مبدأ "التمثيل الصادق" في المعايير الدولية الذي يفرض إظهار المركز المالي الحقيقي دون تجميل أو إخفاء.

- العبارة الوحيدة التي سجلت اتجاهاً بـ"غير موافق" وبأدنى متوسط (2.12) هي العبارة (04)، وتُعد هذه النتيجة تأكيد للتفسيرات السابقة؛ فبما أن المؤسسة تكتفي بالحد الأدنى وتفضل الغموض في الاحتياطات والقياس، فمن الطبيعي ألا تفصح عن سياساتها المحاسبية بوضوح. هذا النقص في الإفصاح عن السياسات يجعل التقارير المالية تفتقر للمصداقية، ويجعل من الصعب على الأكاديميين أو المستثمرين تقييم جودة الأرباح المعلنة أو مقارنتها دولياً.

4- المحور الرابع: عوائق ومحددات تبني المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

الجدول رقم (02-09): نتائج الاستبيان حول المحور الرابع

العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1- عدم تحيين نظام المحاسبة المالي منذ تبنيه سنة 2007 ساهم في خلق فجوة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية	التكرار	00	00	02	10	28	4.6500	0.57957	موافق بشدة
	%	%00	%00	%5	%25	%70			
2- وجد فجوة واضحة بين التوجه الحديث للمعايير الدولية (IAS/IFRS) وبين طبيعة وواقع البيئة الاقتصادية الجزائرية التي تغلب عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	التكرار	01	02	05	25	07	3.8750	0.85297	موافق
	%	%2.5	%05	%12.5	%62.5	%17.5			
3- تشكل الهيمنة الجبائية العائق الأول الذي يمنع المؤسسات الجزائرية من الإفصاح الشفاف وفق المعايير الدولية	التكرار	00	01	03	17	19	4.3500	0.73554	موافق بشدة
	%	%00	%2.5	%7.5	%42.5	%47.5			
4 ضعف دور الهيئات المسؤولة عن مهنة المحاسبة في الجزائر	التكرار	01	02	01	08	28	4.5000	0.96077	موافق بشدة
	%	%2.5	%5	%2.5	%20	%70			
المجموع							4.3438	0.46232	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

•التحليل والتفسير:

-حصل هذا المحور على متوسط حسابي إجمالي قدره (4.3438) ونسبة تشتت ضعيفة قدرت ب 0.46232، مما يعكس اتجاهاً عاماً بـ الموافقة القوية من قبل عينة الدراسة على وجود عوائق حقيقية تحول دون التبني الكامل للمعايير الدولية..

- أعلى العوائق تأثيرا جاءت في العبارة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.6500) واتجاه "موافق بشدة" وانحراف معياري ضعيف قدر ب.57957. 0، حيث اتفقت العينة على أن نظام SCF الذي استُمد من المعايير الدولية عام 2007 لم يشهد أي تعديلات جوهرية تواكب التغيرات المتسارعة في معايير IAS/IFRS العالمية وذلك بسبب جمود المنظومة التشريعية، مما أدى إلى اتساع الفجوة التقنية بين الممارسة المحلية والدولية

- سجلت العبارة (4) متوسطاً مرتفعاً (4.50) باتجاه "موافق بشدة"، مع نسبة موافقة بلغت (70%). ويفسر هذا القصور بغياب الدعم التقني والدلائل التطبيقية والتدريب المستمر من قبل الهيئات المسؤولة عن المهنة (كالمجلس الوطني للمحاسبة)، مما ترك الممارسين دون مرجعية واضحة لكيفية معالجة الإشكالات التقنية المرتبطة بالمعايير الدولية. كما يفسر التشتت الكبير بين أطراف العينة (انحراف معياري =0.96077) بتباين زوايا النظر بين الأكاديميين الذين ينتقدون غياب الإطار الفلسفي والتنظيمي للمهنة، وبين الممارسين الذين قد تتفاوت تجاربهم مع الهيئات المهنية باختلاف احتكاكهم الإداري أو المهني بها، مما أوجد تشتتاً نسبياً في تحديد درجة هذا القصور بالرغم من الاتفاق على وجوده، بمعنى الانحراف المرتفع هنا لا يعني رفض العبارة، بل يعني أن درجة حدة الانتقاد للهيئات المهنية تفاوتت بين أفراد العينة.

- حصلت العبارة 2 على متوسط (3.87) باتجاه "موافق"، وهي أقل عبارة تأييداً في المحور. يُفسر ذلك الى دراية العينة أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد أصدر نسخة مبسطة من المعايير مخصصة تحديداً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا الوعي يجعلهم يرون أن طبيعة المؤسسات في حد ذاتها ليست عائقاً مستحيلاً إذا ما توفرت الإرادة التشريعية لتبني النسخة المبسطة، ولذلك كان تأييدهم لهذه العبارة أقل حدة من العوائق التشريعية والمهنية الأخرى.

- حصلت العبارة (3) على متوسط حسابي قدره (4.3500)، مما يضعها في اتجاه "موافق بشدة" وانحراف معياري أقل من 1 بلغ (0.735) ويعكس هذا التأييد القوي حقيقة أن الممارسة المحاسبية في الجزائر لا تزال "تابعة" للمنظومة الجبائية؛ حيث يخشى المحاسب والمسير من الإفصاح الشفاف الذي قد يظهر أرباحاً أو تقييمات (مثل القيمة العادلة) لا تعترف بها قوانين الضرائب، مما قد يعرض المؤسسة لإعادة تقييم جبائي ينبثق منها تبعات مالية وتدقيقات ضريبية أو غرامات. فبدلاً من أن تكون القوائم المالية وسيلة لتوفير معلومات صادقة للمستثمرين، تُصبح مجرد وثيقة للامتثال الضريبي، مما يؤدي إلى حجب الكثير من التفاصيل النوعية والجوهرية التي تطلبها الشفافية الدولية.

رابعا-اختبار التوزيع الطبيعي:

نظرا لكون العيّنة محل الدراسة 40 مفردة نسبة (أقل من 50 مفردة) نستخدم إختبار Shapiro-WilK لأنه الأنسب لذلك:

الجدول رقم (02-10): اختبار التوزيع الطبيعي

	اختبار كولموغوروف-سميرنوف			اختبار شابيرو ويلك		
	القيمة الإحصائية	درجة الحرية(ddl)	مستوى الدلالة (Sig)	القيمة الإحصائية	درجة الحرية(ddl)	مستوى الدلالة (Sig)
المحور الأول	0.209	40	0.000	0.849	40	0.000
المحور الثاني	0.201	40	0.000	0.893	40	0.001
المحور الثالث	0.163	40	0.009	à.957	40	0.131

المحور الرابع	0.257	40	0.000	0.890	40	0.001

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

من خلال الجدول اعلاه لمحاور الدراسة الأربعة، أظهرت النتائج أن المحور الأول، الثاني، والرابع سجلت قيم دلالة إحصائية (Sig) أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05)، مما يعني أنها لا تتبع التوزيع الطبيعي. أما المحور الثالث سجلت قيمة الدلالة (Sig) ما مقداره (0.131)، وهي قيمة أكبر من (0.05) مما يعني أن نتائج هذا المحور تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

•أولا: الفرضية الأولى

1-نص الفرضية:

" تساهم المعايير المحاسبية الدولية بشكل فعال في جعل القوائم المالية أكثر موثوقية، وذلك من خلال فرض مستوى عالٍ من الشفافية والإفصاح والتوحيد في عرض المعلومات"

2-صياغة الفرضية:

-الفرضية العدمية (H0): لا تساهم المعايير المحاسبية الدولية بشكل فعال في جعل القوائم المالية أكثر موثوقية.

-الفرضية البديلة (H1): تساهم المعايير المحاسبية الدولية بشكل فعال في جعل القوائم المالية أكثر موثوقية من خلال الشفافية والإفصاح والتوحيد.

3- الاختبار الإحصائي المستخدم:

نظراً لعدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي لبيانات المحور الأول، حيث بلغت قيمة 0.000 = (Sig) أقل من (0.05)، تم استخدام اختبار "ويلكوكسون لعينة واحدة" (One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test) كبديل لاختبار (T-test) للمعلمات الطبيعية، وذلك لتحديد مدى دلالة الفروق بين وسيط إجابات العينة والقيمة المحايدة (3)

4- عرض نتائج الاختبار:

الجدول رقم (02-11): نتائج اختبار"ويلكوكسون" للفرضية الأولى

المتوسط الحسابي للمحور الأول	القيمة المحايدة	مستوى الدلالة (Sig)	القرار
4.533	3	0.000	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

5- التحليل الإحصائي:

من خلال النتائج الموضحة أعلاه، نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل بكثير من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسات والتي تساوي (0.05). وبناءً على قاعدة القرار الإحصائي، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)

6- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية:

يشير رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة إلى وجود اتفاق ذو دلالة إحصائية لدى أفراد عينة الدراسة حول الدور الفعال للمعايير الدولية، ويمكن تفسير ذلك ابتعاد النتائج عن قيمة الحياد (3) باتجاه قيم الموافقة، حيث يرى أفراد العينة أن مستويات الإفصاح العالية التي تفرضها المعايير الدولية تُقلص من مساحات التقدير الشخصي والتلاعب المحاسبي، مما يمنح

القوائم المالية موثوقية أكبر لدى المستثمرين والهيئات الاقتصادية. كما أن النتيجة تعكس القناعة بأن توحيد طرق عرض المعلومات المالية وفق المعايير الدولية يسهل من عملية مقارنة الأداء المالي للمؤسسات، وهو ما يعتبر ركيزة أساسية في جودة المعلومات المحاسبية التي تسعى البيئة الجزائرية.

7- قرار إختبار الفرضية:

قبول الفرضية الأولى: (نعم، تساهم المعايير المحاسبية الدولية بشكل فعال في جعل القوائم المالية أكثر موثوقية، وذلك من خلال فرض مستوى عالٍ من الشفافية والإفصاح والتوحيد في عرض المعلومات).

ثانيا: الفرضية الثانية

1-نص الفرضية:

-"يوجد توافق كبير بين النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير الدولية (IAS/IFRS) من حيث القواعد والمبادئ الأساسية"

2- صياغة الفرضية:

- الفرضية العدمية (H0): لا يوجد توافق كبير بين النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير الدولية (IAS/IFRS).

- الفرضية البديلة (H1): يوجد توافق كبير بين النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير الدولية (IAS/IFRS) من حيث القواعد والمبادئ الأساسية.

3- الاختبار الإحصائي المستخدم:

بناءً على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي التي أظهرت أن بيانات المحور الثاني لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة Sig = 0.001 في اختبار (Shapiro-Wilk) ، تم استخدام الاختبار اللامعلمي "ويلكوكسون لعينة واحدة" (One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test) للمقارنة بين وسيط إجابات العينة والقيمة المحايدة (3).

4- عرض نتائج الاختبار:

الجدول رقم (02-12): نتائج اختبار "ويلكوكسون" للفرضية الثانية

المتوسط الحسابي للمحور الأول	القيمة المحايدة	مستوى الدلالة (Sig)	القرار
2.800	3	0.616	قبول الفرضية الصفرية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

الشكل رقم (02-03): نتائج اختبار ويلكوكسون لدلالة الفروق للمحور الثاني

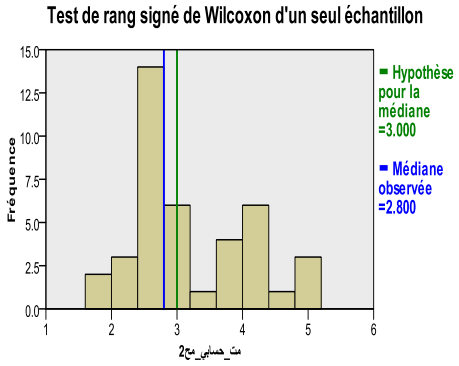

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

5- التحليل الإحصائي:

من خلال المخرجات الإحصائية أعلاه، نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) بلغت (0.616)، وهي قيمة أكبر بكثير من مستوى الدلالة المعتمد (0.05). وبناءً على القواعد الإحصائية، فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية (H0).

6- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية:

إن قبول الفرضية الصفرية يعني أن إجابات العينة لم تبتعد جوهرياً عن منطقة الحياد. ويمكن تفسير ذلك رغم إقرار العينة بأن النظام يغطي الحد الأدنى من المتطلبات نظرياً وتوافقا في المبادئ العامة بينه وبين المعايير الدولية IAS/IFRS مثل (مبدأ القيد المزدوج أو التكلفة التاريخية)، لكنهم يرون تباعداً كبيراً في قواعد القياس والإفصاح، مما جعل موقفهم الإجمالي يتسم بالتحفظ والحياد.

7-قرار إختبار الفرضية:

رفض الفرضية الثانية: (لا يوجد توافق كبير بين النظام المحاسبي المالي(SCF)والمعايير الدولية(IAS/IFRS)من حيث القواعد والمبادئ الأساسية).

ثالثا: الفرضية الثالثة

1-نص الفرضية:

-" تقتصر الشركات الجزائرية على الامتثال الشكلي والحد الأدنى من متطلبات الإفصاح التي نص عليها نظام SCf، مع غياب شبه تام للإفصاحات المفسرة (الملاحق)"

2-صياغة الفرضية:

- الفرضية العدمية (H0): لا تقتصر الشركات الجزائرية على الامتثال الشكلي والحد الأدنى من متطلبات الإفصاح.

- الفرضية البديلة (H1): تقتصر الشركات الجزائرية على الامتثال الشكلي والحد الأدنى من متطلبات الإفصاح التي نص عليها نظام SCF مع غياب شبه تام للملاحق.

3- الاختبار الإحصائي المستخدم:

بناءً على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي التي أثبتت أن بيانات المحور الثالث تتبع التوزيع الطبيعي (حيث بلغت قيمة Sig في اختبار Shapiro-Wilk ما مقداره 0.131 وهي أكبر من 0.05)، فقد تم استخدام الاختبار المعلمي "اختبار T لعينة واحدة" (One-Sample T-Test) للمقارنة بين المتوسط الحسابي للعينة والقيمة المحايدة (3).

4-عرض نتائج الاختبار:

الجدول رقم (02-13): نتائج اختبار (T-test) للفرضية الثالثة

إحصائيات العينة الواحدة

	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	حجم العينة (N)
المتوسط الحسابي المحور 3	0.07037	0.44503	3.8700	40

اختبار لعينة واحدة

	3 = القيمة المحايدة					
	القيمة المحسوبة (t)	درجة الحرية (ddl)	الدلالة الإحصائية (sig)	متوسط الاختلاف	مجال الثقة 95%	
					السفلي	العلوي
المتوسط الحسابي المحور 3	12.364	39	0.000	0.87000	0.7277	1.0123

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

5-التحليل الإحصائي:

من خلال المخرجات الإحصائية أعلاه، نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) بلغت (0.000)، وهي أقل تماماً من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). كما نلاحظ أن قيمة (t) المحسوبة (12.364) مرتفعة جداً، مما يؤكد وجود فرق جوهري ودال إحصائياً بين متوسط إجابات العينة والقيمة المحايدة. وبناءً عليه، يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1).

6- مناقشة وتفسير نتائج الفرضية:

يعكس قبول الفرضية البديلة قناعة قوية لدى أفراد العينة بأن الممارسة المحاسبية في الجزائر تميل نحو "الكم" لا "الكيف"، وسبب ذلك أن الشركات الجزائرية تتعامل مع الإفصاح كواجب قانوني، وليس كأداة لتوفير معلومة مالية شفافة للمستثمرين؛ مما يجعل القوائم المالية تقتصر على النماذج الجاهزة التي نص عليها نظام SCF دون تعمق (تهميش الملاحق) والتي تعتبر الجزء الأهم في المعايير الدولية IAS/IFRS. وهذ يعود إلى نقص الثقافة المحاسبية حول أهمية المعلومة النوعية، أو الرغبة في عدم كشف تفاصيل قد تثير تساؤلات من الجهات الجبائية. وعليه نستخلص أن واقع الإفصاح في المؤسسات الجزائرية لا يزال بعيداً عن متطلبات المعايير الدولية التي تفرض الشفافية المطلقة.

7- قرار إختبار الفرضية:

قبول الفرضية الثالثة:(نعم، تقتصر الشركات الجزائرية على الامتثال الشكلي والحد الأدنى من متطلبات الإفصاح التي نص عليها نظام (SCf)مع غياب شبه تام للإفصاحات المفسرة(الملحق)).

رابعا: الفرضية الرابعة

1-نص الفرضية:

-" نعم، تؤثر البيئة الاقتصادية والتشريعية الجزائرية في تطبيق متطلبات الإفصاح الدولية "

2-صياغة الفرضية:

- الفرضية العدمية (H0) :لا تؤثر البيئة الاقتصادية والتشريعية الجزائرية في تطبيق متطلبات الإفصاح الدولية.

- الفرضية البديلة (H1) :تؤثر البيئة الاقتصادية والتشريعية الجزائرية في تطبيق متطلبات الإفصاح الدولية.

3-الاختبار الإحصائي المستخدم:

بناءً على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي التي أظهرت أن بيانات المحور الرابع لا تتبع التوزيع الطبيعي (حيث بلغت قيمة Sig=0.001 في اختبار Shapiro-Wilk)، تم استخدام الاختبار اللامعلمي "ويلكوكسون لعينة واحدة" (One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test) للمقارنة بين وسيط إجابات العينة والقيمة المحايدة (3).

4-عرض نتائج الاختبار:

الجدول رقم (02-14): نتائج اختبار "ويلكوكسون" للفرضية الرابعة

المتوسط الحسابي للمحور الأول	القيمة المحايدة	مستوى الدلالة (Sig)	القرار
4.500	3	0.000	رفض الفرضية الصفرية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

الشكل رقم (02-04): نتائج اختبار ويلكوكسون لدلالة الفروق للمحور الرابع

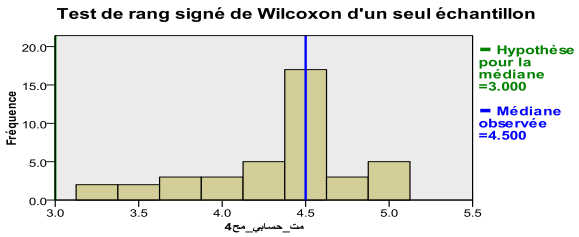

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS V22

5-التحليل الإحصائي:

من خلال المخرجات الإحصائية الموضحة في الجدول، نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) بلغت (0.000)، وهي قيمة أقل تماماً من مستوى المعنوية المعتمد (0.05). وبناءً على قاعدة القرار الإحصائي، فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1).

6-مناقشة وتفسير نتائج الفرضية:

يشير قبول الفرضية البديلة إلى وجود إجماع قوي لدى أفراد العينة حول الدور المعرقل الذي تلعبه البيئة المحلية والتشريعية في تبني الإفصاح الدولي، ويمكن تفصيل هذه العوائق في النقاط التالية:

- تؤكد النتائج أن التشريعات الجبائية الجزائرية تُعد العائق الأول، حيث يميل المحاسبون والمسيرون للامتثال للنصوص الضريبية على حساب متطلبات الشفافية الدولية لتجنب المخاطر المالية والتدقيقات الجبائية.

- تعكس نتائج العينة بأن الهيئات المهنية (كالمجلس الوطني للمحاسبة) لم تقم بالدور الكافي في تحيين النظام المحاسبي المالي (SCF) أو توفير الدعم التقني اللازم لمواكبة التغيرات المتسارعة في معايير IAS/IFRS

-إن عدم ملائمة الهيكل الاقتصادي في الجزائر ليس مجرد مشكلة "حجم"، بل هو نتاج تصادم بين طبيعة مؤسسات ناشئة وبيئة تشريعية جبائية صارمة تفرض التزامات دولية معقدة دون توفير الأدوات المبسطة والمحفزة لتطبيقها.

7- قرار إختبار الفرضية

قبول الفرضية الرابعة:(نعم، تؤثر البيئة الاقتصادية والتشريعية الجزائرية في تطبيق متطلبات الإفصاح الدولية).

خلاصة الفصل

خلصت الدراسة في جانبها الميداني إلى أن تبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي(IAS/IFRS) ، من خلال النظام المحاسبي المالي (SCF)، قد ساهم بشكل إيجابي في تعزيز ثقافة الإفصاح وتطوير جودة التقارير المالية في المؤسسات الجزائرية، حيث أظهرت النتائج قناعة عينة الدراسة بالدور الاستراتيجي لهذه المعايير في رفع مستوى الشفافية والموثوقية والملائمة في التقارير المالية ،وقد كشفت النتائج الإحصائية واختبارات الفرضيات المنجزة عبر برنامج (SPSS) عن وجود وعي مهني عالٍ بأهمية هذه المعايير في تعزيز شفافية الإفصاح وتقليل الفجوة المعلوماتية بين المؤسسة ومحيطها. ومع ذلك، أظهر التحليل الميداني وجود فجوة تطبيقية جوهرية؛ حيث لا تزال الممارسة الميدانية تصطدم بعوائق هيكلية كابحة، أبرزها الهيمنة التقليدية للمنظومة الجبائية على الممارسة المحاسبية، مما يدفع الكثير من المهنيين لتغليب الامتثال الضريبي على متطلبات الإفصاح النوعي التي تنص عليها المعايير الدولية. كما بينت الدراسة أن نقص التكوين المتخصص وغياب التحيين المستمر للنصوص القانونية الوطنية لتواكب الديناميكية المتسارعة للمرجعية الدولية أدى إلى تباين في مستويات الامتثال الفعلي بين المؤسسات الاقتصادية. وتنتهي الخلاصة التطبيقية إلى أن تعزيز الإفصاح في الجزائر لا يتوقف عند حدود النص القانوني، بل يستلزم إصلاحاً شاملاً للبيئة المحاسبية يضمن استقلالية المعلومة المالية، ويفعل دور الملاحق التفسيرية كأداة جوهرية للتواصل، ويؤهل الكوادر البشرية للتعامل مع المفاهيم المحاسبية الحديثة كالقيمة العادلة والجوهر الاقتصادي، بما يضمن اندماجاً حقيقياً للمؤسسة الجزائرية في الاقتصاد العالمي.

الخاتمة

الخاتمة

إن الإفصاح ضرورة استراتيجية فرضتها الأزمات المالية العالمية، التي كشفت أن غياب الشفافية هو المحرك الأساسي للانهيارات الاقتصادية، مما جعل معايير المحاسبة الدولية تضع صدق وموثوقية المعلومة في مقدمة أولوياتها استجابةً لمطالب مستخدمي التقارير المالية. وفي هذا السياق، تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي (SCF) كمشروع لعصرنة المحاسبة وتوحيد لغتها عالمياً، حيث جاء متوافقاً مبدئيا مع المرجعيات الدولية في إطاره المفاهيمي مع تسجيل تباين في آليات القياس المحاسبي ومتطلبات الإفصاح التقنية.

وقد حاولنا من خلال دراستنا لموضوع دور المعايير المحاسبية في تعزيز الافصاح في التقارير المالية، دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، الإجابة على إشكالية هاته الدراسة التي كان سؤالها الرئيسي "كيف يساهم تبني المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز افصاح التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟"

-اختبار الفرضيات:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع، كانت نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

•الفرضية الأولى (مقبولة): ثبت أن المعايير الدولية تساهم فعلياً في تعزيز موثوقية القوائم المالية من خلال الشفافية والتوحيد.

•الفرضية الثانية (مرفوضة): لم يثبت وجود توافق كبير بين النظام المحلي والمعايير الدولية، حيث ساد اتجاه محايد يعكس وجود فجوات تقنية.

•الفرضية الثالثة (مقبولة): تأكد أن الشركات الجزائرية تكتفي بالحد الأدنى والشكلي من الإفصاح مع تهميش دور الملاحق التفسيرية.

•الفرضية الرابعة (مقبولة): أُثبت أن البيئة التشريعية والاقتصادية المحلية تشكل عائقاً جوهرياً أمام التطبيق السليم للإفصاح الدولي.

-النتائج المتوصل إليها

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية، أهمها:

- تساعد المعايير الدولية في تحسين الإفصاح في التقارير المالية بإلزام الشركات على تقديم صورة حقيقية وصادقة عن وضعها المالي وذلك بتطبيق متطلبات الإفصاح التي تفرضه، وهاته الأخيرة تركز على حقيقة المعاملات الاقتصادية بتحويل التقارير المالية من مجرد أرقام وحسابات جافة إلى معلومات مفيدة وموثوقة توضح واقع الشركة الفعلي.

- تعزز المعايير الدولية الإفصاح في التقارير المالية عبر الجداول الملحقة التي تشرح السياسات والتقديرات والمخاطر. وبما أن الدراسة الميدانية كشفت عن اكتفاء المؤسسات بالحد الأدنى القانوني، فإن المساهمة الفعلية تتطلب تغيير الثقافة المهنية لدى المحاسبين والمسيرين للتركيز على الملاحق كجزء لا يتجزأ من القوائم المالية الأساسية.

- تساهم المعايير الدولية في جعل التقارير المالية وسيلة اتصال فعالة مع المستثمرين والممولين. ولكي تحقق هذه المساهمة أهدافها في الجزائر، يجب مراعاة طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يشير ضمناً إلى أهمية تبني معايير إفصاح مبسطة (مثل IFRS for SMEs) تتلاءم مع قدرات النسيج الاقتصادي المحلي دون الإخلال بجودة المعلومات المقدمة.

الخاتمة

- تؤدي المعايير الدولية الى تعزيز الإفصاح عبر توفير قواعد موحدة للقياس، مما يجعل التقارير المالية الجزائرية قابلة للمقارنة مع الشركات العالمية. ومع ذلك، أظهرت الدراسة أن هذه المساهمة تضعف عملياً بسبب "الفجوة التقنية" المتزايدة بين النظام المحلي والتحديثات الدولية المستمرة، مما يتطلب تحييناً دورياً للقوانين الوطنية وضرورة تنشيط الأسواق المالية.

- إن تبني هذه المعايير يساهم في الحد من الغموض عبر فرض قواعد إفصاح صارمة، مما يرفع من مستوى الشفافية. غير أن هذه المساهمة تظل مقيدة في الجزائر بسبب هيمنة المتطلبات الجبائية (الضريبية) على الممارسة المحاسبية، مما يجعل الإصلاح التشريعي وفصل المحاسبة عن الجباية ضرورة حتمية لتعزيز الشفافية.

-التوصيات والإقتراحات

- صياغة تفسيرات للقواعد المحاسبية الغير الواضحة والواردة في النظام المحاسبي قبل تاريخ تطبيقه.

- إشراك الحد الأقصى من أصحاب الاختصاص في مجال مهنة المحاسبة في كل المسائل التي تتضمنها عملية الإصلاح والمتابعة.

- دراسة أوجه الاختلاف بين متطلبات نظام SCFو IAS/IFRS وحلها من خلال تعديل الأنظمة أو المعيار مع الأخذ في الاعتبار خصوصية وظروف البيئة المحاسبية الوطنية.

- تحديث كل ما يتضمنه القانون التجاري وقانون الضرائب فيما يتعلق بالممارسات المحاسبية بما يتلاءم مع تسهيل تطبيق متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS.

- رفع مستوى ممارسي المهنة والتعليم المحاسبي وذلك إعادة النظر في برامج التعليم المحاسبي على مستوى الجامعات الجزائرية وتقويمها بصفة دورية وذلك لمواكبة ما يستجد على مستوى مهنة المحاسبة.

- انشاء لجنة متخصصة مستقلة مهمتها متابعة المستجدات على المستوى الدولي وتطوير الممارسات المحاسبية محليا.

- انشاء معايير محاسبية وطنية تمتثل لمتطلبات معايير الإفصاح الدولية وتتناسب مع البيئة الاقتصادية الجزائرية.

- تنشيط وتفعيل دور البورصة وتشجيع المؤسسات للانضمام اليها.

- دراسة المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة لأجل تبنيها .

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- أحمد طرطار، و عبد العالي منصور. (2015). *تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي الجديد SCF* (الإصدار الطبعة الاولى). الجزائر:دار جسور للنشر والتوزيع.

2- أمين السيد أحمد لطفي. (2005). *المراجعة الدولية وعولمة أسواق رأس المال*. الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر.

3- جمعة حميدات، و محمد أبو نصار. (2014). *معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية* (المجلد الطبعة الثالثة). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

4- حسين القاضي، و مأمون حمدان. (2008). *المحاسبة الدولية ومعاييرها* (المجلد الطبعة 1). عمان: دار الثقافة.

5- غانم شطاط. (2009). *المعايير المحاسبية الدولية*. قسنطينة، الجزائر: نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع.

6- محمد بوتين. (2010). *المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية*. الجزائر: الصفحات الزرقاء.

7- محمد بوسماحة. (2019-2020). *مطبوعة في مقياس المعايير المحاسبة الدولية IAS/ IFRS*. بشار، كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبية: جامعة طاهري محمد.

ثانيا: البحوث الجامعية

8- الهام الخديم ، و أحلام بارودي. (2021-2022). معيقات تحديث وتكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية –دراسة تحليلية مقارنة-. *مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص: محاسبة وجباية معمقة*. تيارت، كليةالعلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير قسم: علوم مالية ومحاسبة، الجزائر: جامعة ابن خلدون.

9- ايمان فراج. (2016-2017). انعكاسات معايير الابلاغ المالي IFRS على فعالية نظم المعلومات المحاسبية. *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة وتدقيق*. خميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم مالية ومحاسبة، الجزائر: جامعة الجيلاني بونعامة.

10- بن زاف لبنى. (2018/2019). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة. *دور الافصاح المحاسبي في تحسين المعلومات المحاسبية*. بسكرة، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

11- بيني الحبيب. (2024-2025). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMDفي العلوم المالية والمحاسبية. *دور المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRSفي تعزيز الافصاح في التقارير المالية للمؤسسات*. تيارت، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم المالية و المحاسبية، الجزائر: جامعة ابن خلدون تيارت.

12- حمزة العرابي. (2013/2012). المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق. *رسالة الدكتوراه تخصص تسيير المنظمات*. بومرداس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة امحمد بوقرة.

13- دليلة دادة. (2013). الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي. *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجيستير تخصص محاسبة وجباية*. ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.

14- محمد محسن عوض مقلد. (2008). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة. *نحو مؤشر للإفصاح المحاسبي البيئي الاختياري*. جامعة طانطا كلية التجارة قسم المحاسبة والمراجعة، مصر.

15-نوال صبايحي. (2011). رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق. *الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية(IAS/IFRS)وأثره على جودة المعلومة*. الجزائر، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

16- نوفان حامد محمد العليمات. (2010). لقياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية. *رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة*. دمشق، جامعة دمشق كلية الاقتصاد قسم الدراسات العليا، سوريا.

المجلات المعترف بها

17- بلال شنايت، و علي حبيش. (2022). مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS (دراسة مقارنة). *الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 14* (02).

18- سعيداني محمد السعيد، و جلول بوشاكر. (20 جوان, 2016). الإطار النظري و المؤسساتي لمعايير المحاسبة الدولية. *مجلّة البديل الاقتصادي، 3*(1).

19- عاشور كتوش . (2009). متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*(العدد 06)، صفحة ص 169.

20- عبد القادر عيادي. (31 12, 2013). مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المرجع المحاسبي الدولي في إعداد القوائم المالية. *Revue d'économie et de statistique appliquée، 10* (02).

21- عبد المومن تاني، و يوسف بوعيشاوي. (2019). متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة*(العدد01).

22- غنية بن حركو. (جوان, 2017). النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية -دراسة مقارنة-. *مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 01*(العدد 04)، الصفحات 114-115.

23- لبنى بن زاف، و نور الدين أحمد قايد. (06 أكتوبر, 2018). دور الافصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية للقوائم المالية. *مجلة الدراسات االقتصادية والمالية، 11* (01).

24-محمد السعيد سعيداني، و بوبكر رزيقات. (مارس, 2018). مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF)مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS). *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية*(العدد الثالث)، الصفحات ص262-264.

25- مداني بن بلغيث. (2002). إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر). *مجلة الباحث*(العدد 01).

26- مقدم عبيرات، و مصطفى ميلودي. (31 12, 2020). تطبيق معيار الابلاغ المالي IFRS07دراسة حالة شركة الشرق العربي للتأمين. *مجلة العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، المجلد 13* (العدد 03).

التظاهرات العلمية

27-بشير بن عيشي، و عمار بن عيشي . (24-25 نوفمبر 2014). مداخلة بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية. *الملتقى الدولي حول معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات*. ورقلة - الجزائر: جامعة قاصدي مرباح

28- مرزقي مرزوقي، و محمد حولي. (يومي 29-30 نوفمبر2011). مجلس معايير المحاسبة الدولية كهيئة منادية للتوحيد المحاسبي. *أهمية الاصلاح المحاسبي في الجزائر*. ورقلة-الجزائر: جامعة قاصدي مرباح

المراجع

الدراسات الميدانية

29- حسين زادل، و رشيد سفاحلو. (19 10, 2021). نحو التبني الأمثل للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في الجزائر- دراسة ميدانية. *Revue Algérienne d'Economie et gestion، 15* (02).

30- رفيقة صغراوي، محمد العربي قزون، و علي بوزيت. (2017). واقع القياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية- دراسة ميدانية من وجهة نظر مهنية وأكاديمية –. *المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، 03*(02)، صفحة 16.

القرارات، القوانين، والمراسيم:

31- القانون 11/07المؤرخ في 25/11/2007 من الجريدة الرسمية المتضمن النظام المحاسبي المالي

32- المرسوم التنفيذي08-156 المؤرخ في 26/05/2008 من الجريدة الرسمية المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07

33- القرار المؤرخ في 26/07/2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

34- القرار المؤرخ في 26/07/2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة

35- المرسوم التنفيذي 09/110 المؤرخ 07/04/2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

36- ملاحق القرار المؤرخ في 26/07/2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

37- تعليمة وزارية رقم 02 مؤرخة في 29/10/2009 والمتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، وهي تتضمن كيفيات وإجراءات تنفيذ الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF)

مواقع الإنترنت.

38- محمد نجيب حمد. (05 سبتمبر, 2016). دور الإفصاح المحاسبي وأهميته في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية. *جريدة المحاسبين* . السويس، كلية التجارة – جامعة قناة السويس، مصر. تم الاسترداد من https://almohasben.com/%D8%AF%D9%88%D8%B1

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

39-GREUNING, H. V., SCOTT, D., & TERBLANCHE, S. (2011). *INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS A PRACTICAL GUIDE* (Vol. SIXTH EDITION). Washington DC,USA: THE WORLD BANK.

.

الملاحـــق

الملاحق

الملحق رقم (01): الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي SCF

- جانب الأصول

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملاحق

- جانب الخصوم

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (*1*) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (*1*) نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع (*1*)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (*1*)			
حصة ذوي الأقلية (*1*)			
المجموع *1*			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب مؤجلة ومرصود لها ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة			
مجموع الخصوم غير الجارية (*2*)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (*3*)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملاحق

الملحق رقم (02): حساب النتيجة حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي SCF

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزون المنتجات التامة والقيد التنفيذ			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى			
2-استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم، والمدفوعات المشابهة			
4-الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5-النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6-النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (التغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9-النتيجة غير العادية			
10-النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملاحق

الملحق رقم (03): حساب النتيجة حسب الوظيفة وفق النظام المحاسبي المالي SCF

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تكلفة المبيعات			
الهامش الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم مفصل للأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين، مخصصات للاهتلاكات)			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب المطلوبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم (04): جدول تغير الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي SCF

	ملاحظة	رأسمال المؤسسة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدمجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير مدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم (05): جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة المباشرة حسب النظام المحاسبي المالي SCF

	ملاحظة	السنة الماليةN	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
المتحصلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج الأخرى المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل التدفقات غير العادية.			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار.....			
المسحوبات عند اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديد القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقارية مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم (06): جدول سيولة الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة حسب النظام المحاسبي المالي SCF

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
- الاهتلاكات والأرصدة			
- تغير الضرائب المؤجلة			
- تغير المخزونات			
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
- تغير الموردين والديون الأخرى			
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (*)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الإقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (*)			
تغير أموال الخزينة			

(*) لا يُستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم شيخ أمود بن مختار- ايليزي-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة ومالية

استبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

في إطار إعداد مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية بالمركز الجامعي -إيليزي-، والموسومة بـ: '**دور المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في تعزيز الإفصاح في التقارير المالية للشركات -دراسة إستبيانية لعينة من المهنيين والأكاديميين -**'، تضع الطالبة **طورش مريم** تحت إشراف الدكتور الفاضل **سعداني زبير**، هذا الاستبيان بين أيديكم كأداة بحثية تهدف إلى استطلاع آرائكم المهنية وخبراتكم الميدانية حول واقع ومحددات الإفصاح المحاسبي في الجزائر؛ وبناءً على ثقتنا بموضوعيتكم وكفاءتكم العلمية، نرجو منكم التكرم بالإجابة على فقرات الاستمارة بدقة، مع ضماننا التام للالتزام بالسرية المطلقة للمعلومات المقدمة والتركيز على استخدامها للأغراض البحثية والعلمية المحضة، شاكرين لكم سلفاً مساهمتكم القيمة ووقتكم الثمين في إثراء هذا العمل الأكاديمي، وتقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام.

القسم الأول: المعلومات الشخصية

يهدف هذا القسم إلى التعرف على بعض الخصائص الاجتماعية والمهنية لعينة الدراسة، بغرض تحليل النتائج فيما بعد.

- **المؤهل العلمي :** ليسانس ☐ ستر ☐ ليستير ☐ دك ☐ ☐

- **الشهادة المهنية:** محافظ حسابات ☐ حاسب معتمد ☐ ذ جامعي ☐ محاس ☐ ركة ☐

- **سنوات الخبرة:** أقل من 10 سنوات ☐ من10-20سنوات ☐ من 20 سنة ☐

القسم الثاني: محاور الدراسة

يتكون هذا القسم من 04 محاور كما يلي:

المحور الأول: أهمية الإفصاح في ظل المعايير الدولية IAS/IFRS

الرقم	عبارات القياس	غير مو افق بشدة	غير مو افق	محايد	مو افق	مو افق بشدة
01	تضمن قواعد الإفصاح الدولية القابلية للمقارنة بين التقارير المالية للمنشآت المختلفة مهما اختلفت بيئتها الجغرافية.					
02	يتجاوز الإفصاح في ظل المعايير الدولية مجرد عرض الأرقام ليشمل تفسيرات نوعية توضح ظروف نشأة هذه الأرقام.					
03	يعد الالتزام الدقيق بالقواعد المحاسبية الدولية الضمانة الأساسية لتحقيق إفصاح شامل وواضح في التقارير المالية.					
04	يوفر المعايير الدولية إطاراً يضمن الإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تؤثر على قرارات المستثمرين					
05	تسمح المعايير الدولية بتقديم إفصاحات إضافية اختيارية تتجاوز الحد الأدنى المطلوب إذا كانت تخدم مصلحة المستخدمين.					
06	تساهم معايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS من خلال شفافية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية ووصف السياسات المحاسبية على الحد من التهرب الضريبي.					

المحور الثاني: تقييم الافصاح في ظل النظام SCF

الرقم	عبارات القياس	غير مو افق بشدة	غير مو افق	محايد	مو افق	مو افق بشدة
01	توفر النصوص القانونية للنظام المحاسبي المالي (SCF) إطاراً كافياً لتحقيق مستويات الإفصاح المطلوبة في المعايير الدولية					

02	تحمل التقارير المالية المعدة وفق SCF القدر الكافي من المعلومات التي تلبي أصحاب المصالح					
03	تضمن القوائم المالية المعدة وفق نظام SCF المقارنة مع التقارير المالية الدولية.					
04	تتوافق القواعد المحاسبية الواردة في نظام SCF بشكل جوهري مع مبادئ الاعتراف والقياس المنصوص عليها في المعايير الدولية..					
05	يُغطي نظام SCF نظرياً الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح التي تفرضها المعايير الدولية، لكنه يفتقر للتفاصيل النوعية المعمقة.					

المحور الثالث: مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمتطلبات الافصاح

الرقم	عبارات القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تكتفي المؤسسة بنشر القوائم المالية الأساسية الخمس، مع إهمال الملحق أو تقديمه بشكل مقتضب لا يوضح تفاصيل الأرقام.					
02	تعتمد المؤسسة الاقتصادية في تقييم أصولها على التكلفة التاريخية وفق SCF وتتجنب الإفصاح بالقيمة العادلة.					
03	تكتفي المؤسسة الاقتصادية بتقديم الحد الأدنى من الإفصاح القانوني المطلوب محلياً دون الافصاحات الاختيارية التي تعزز من جودة الإفصاح					
04	تفصح المؤسسات الاقتصادية عن كافة السياسات المحاسبية التي اعتمدتها لقياس البنود المالية الخاصة بها					
05	تقوم المؤسسات بمراعاة الحذر من خلال تكوين احتياطات سرية أو غير معلنة					

المحور الرابع: عوائق ومحددات تبني المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

الملاحق

الرقم	عبـارات القيـاس	غير مو افق بشـدة	غير مو افق	محايد	مو افق	مو افق بشـدة
01	عدم تحيين نظام المحاسبة المالي منذ تبنيه سنة 2007 ساهم في خلق فجوة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية					
02	يعتبر ضعف نشاط السوق المالي في الجزائر عائقاً أمام تحفيز المؤسسات الاقتصادية على الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية التي تفرضها المعايير الدولية					
03	وجد فجوة واضحة بين التوجه الحديث للمعايير الدولية (IAS/IFRS) وبين طبيعة وواقع البيئة الاقتصادية الجزائرية التي تغلب عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة					
04	تشكل الهيمنة الجبائية العائق الأول الذي يمنع المؤسسات الجزائرية من الإفصاح الشفاف وفق المعايير الدولية.					
05	نقص التأهيل المهني والتدريب المتخصص للممارسين المحاسبيين على التقنيات الحديثة للقياس والتقييم المحاسبي					

نشكركم على تعاونكم معنا.

الملحق رقم (08): مخرجات ال spss v22

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.710	20

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
المحور_الأول	.209	40	.000	.849	40	.000
المحور_الثاني	.201	40	.000	.893	40	.001
المحور_الثالث	.163	40	.009	.957	40	.131
المحور_الرابع	.257	40	.000	.890	40	.001

a. Correction de signification de Lilliefors

Récapitulatif du test d'hypothèse

	Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
1	La médiane de 1مح_حسابي_متest égale à 3.000.	Test de rang signé de Wilcoxon d'un seul échantillon	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau d'importance 05

Récapitulatif du test d'hypothèse

	Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
1	La médiane de 2مح_حسابي_متest égale à 3.000.	Test de rang signé de Wilcoxon d'un seul échantillon	.616	Retenir l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau d'importance 05.

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
مح3_حسابي_مت	12.364	39	.000	.87000	.7277	1.0123

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
مح3_حسابي_مت	40	3.8700	.44503	.07037

Récapitulatif du test d'hypothèse

	Hypothèse nulle	Test	Sig.	Décision
1	La médiane de 4مح_حسابي_متest égale à 3.000.	Test de rang signé de Wilcoxon d'un seul échantillon	.000	Rejeter l'hypothèse nulle.

Les significations asymptotiques sont affichées. Le niveau d'importance 05.

-الملحق رقم (09): قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

الملاحق

الاسم واللقب	الرتبة	التخصص	جهة العمل	سنوات الخبرة
مرخوفي مولود	أستاذ محاضر –أ–	المحاسبة والمالية	المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار –إيليزي–	12 سنة
الأخضر عياشي	أستاذ محاضر – أ–	محاسبة وتدقيق	المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار –إيليزي–	06 سنوات
خالد بعاشي	أستاذ محاضر – أ–	محاسبة، مراقبة وتدقيق	المركز الجامعي المقاوم الشيخ آمود بن مختار –إيليزي–	05سنوات